الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان الموضوع

أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية (واقع بنك الجزائر 2000-2014)

مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمـــي في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالبة:

- برجم مروة

إشراف الأستاذة:

- هادف حيزية

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الجامعة	الصفة
عجلان العياشي	جامعة المسيلة	رئيسا
هادف حيزية	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
محمد صلاح	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وعرفان

أولا وقبل كل شيء أحمد الله وأشكره أن وفقني لإنجاز هذا العمل

وبعد

أتقدم بالشكر الجزيل و التقدير الكبير والعرفان الجميل

إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة "هادف حيزية"

على ما بذلته من جهد في متابعة هذا العمل

وما قدمته من نصائح وتوجيهات علمية كانت لي عونا في إنجاز هذا البحث

كما لا يفوتني أن أشكر كل الاساتذة وكل الذين شجعوني

وساعدوني من قريب أو بعيد

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك. . . .ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك. . . . . ولا تطيب الآخر إلا بعفوك. . . . . ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

اهدي جهدي المتواضع إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان والتفاني

إلى بسمة الحياة وسر الوجود ومن كان دعائها سر نجاحي "أمي الحبيبة" حفظها الله

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

"والدي العزيز" حفظه الله ورعاه

إلى من أرى التفاؤل بعينيهم والسعادة في ضحكتهم

أخوتي

إلى من أنار حنايا المشاعر كمصباح لم ينطفئ على حياتي " فريد "

إلى صديقاتي وزملائي في الدراسة

بصفة خاصة "حياة"

1- قائمة الجداول

ر/ت	الجدول	الصفحة
01	جدول رقم : (1) تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2014	49
02	جدول رقم : (2) تطور معدل النمو في الجزائر للفترة 2000-2011	51
03	جدول رقم : (3) تطور نسبة البطالة في الجزائر للفترة 2000-2010	53

2-قائمة الاشكال

ر/ت	الجدول	الصفحة
01	شكل رقم : (1) تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2014	50
02	شكل رقم : (2) تطور معدل النمو في الجزائر للفترة 2000-2011	52
03	شكل رقم : (3) تطور نسبة البطالة في الجزائر للفترة 2000-2010	53

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الاشكال و الجداول	
مقدمة عامة	أ–و
الفصل الاول: مدخل الى استقلالية البنك المركزي و السياسة النقدية	
تمهيد	**7**
المبحث الاول: البنك المركزي و مفهوم الاستقلالية	**8**
المطلب الاول: نشأة و تعريف البنك المركزي	**8**
المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي	**11**
المطلب الثالث: استقلالية البنك المركزي و اهميتها	**12**
المبحث الثاني :السياسة النقدية و فعاليتها في الفكر الاقتصادي	**16**
المطلب الاول: تعريف السياسة النقدية و انواعها	**16**
المطلب الثاني:اهداف السياسة النقدية	**18**
المطلب الثالث: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي	**20**
المطلب الرابع :ادوات السياسة النقدية	**24**
المبحث الثالث: السياسة النقدية و مشكلة التضخم	**27**
المطلب الاول: السياسة النقدية و اثرها على التضخم	**27**
المطلب الثاني: استقلالية البنك المركزي و استهداف التضخم	**28**
المطلب الثالث: العلاقة بين حرية الحكومة في وضع السياسة النقدية ومعدل التضخم	**30**
خلاصة الفصل	**33**

الفصل الثاني : اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية " واقع بنك الجزائر "	
المبحث الاول : وضعية السياسة النقدية في الجزائر	**34**
المطلب الاول : التحديات التي تواجهها السياسة النقدية في الجزائر	**34**
المطلب الثاني : اصلاح السياسة النقدية في الجزائر	**36**
المبحث الثاني: اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر	**39**
المطلب الاول: واقع استقلالية بنك الجزائر حسب الامر 03-11	**39**
المطلب الثاني: مدى استقلالية بنك الجزائر وفق معايير الاستقلالية	**41**
المطلب الثالث: ملامح السياسة النقدية في الجزائر في ظل القرارات المعدلة لقانون النقد و القرض	**43**
المطلب الرابع: تطور اهم المؤشرات المستهدفة من قبل السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	**48**
خلاصة الفصل	**55**
الخاتمة	**63**
قائمة المراجع	**67**

مقدمة

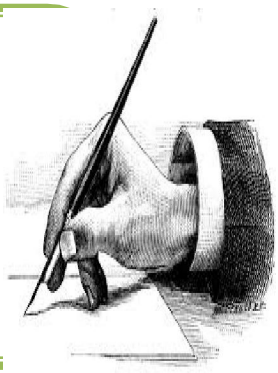

مقدمة:

لقد أدى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه الكثير من الدول، نتيجة للثورة العلمية إلى توسع العلاقات بين دول العالم، وأصبحت الدول أكثر انفتاحا على بعضها البعض.

لم يقتصر هذا التطور والتوسع على سوق السلع والخدمات فقط وإنما تعداه ايضا الى الاسواق النقدية والمالية، ويعتبر القطاع المصرفي احد القطاعات الرائدة في الاقتصاديات الحديثة ليس فقط لدوره العام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، بل لكونه يمثل حلقة الاتصال الاكثر اهمية مع العالم الخارجي، لهذا اصبح تطوره ومتانة اوضاعه امرا ضروريا للحكم على سلامة اقتصادياتنا وقابليتها او قدرتها على جذب رؤوس الاموال المحلية والخارجية، واذا كان القطاع المصرفي واحدا من اهم القطاعات الاقتصادية، فان البنك المركزي يمثل المحور الرئيس لهذا القطاع وزيادة قدرته على المنافسة والتطور.

لقد تأخر ظهور البنك المركزي واختصر نشاطه في البداية على اصدار النقد، فغالبا ما نشأت كبنوك تجارية وتحولت الى بنوك عامة ملك للدولة، فالبنك المركزي منفعة عامة لا تهدف للربح، وهو بنك الحكومة لأنه يمسك حساباتها ويسير ديونها، يقرضها ويمثلها في المنظمات والهيئات المالية في الخارج، كما يقدم لها المشورة كلما احتاجت الى ذلك، إضافة الى انه بنك البنوك ولا تكاد تخلو دولة مستقلة في العالم من وجود هذا البنك لديها يتمتع فيها بامتيازات عديدة ويساعدها في تخفيف الازمات أو حل المشاكل الاقتصادية التي قد تعترضها عن طريق سياسته النقدية.

مما لا شك فيه أن أحد الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية هو المحافظة على المستوى العام للأسعار أو بمعنى آخر مكافحة التضخم، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قوانين البنوك المركزية في معظم دول العالم، والتي تنص على أن المحافظة على استقرار العملة الوطنية

داخليا وخارجيا يعتبر من أهم وظائف البنك المركزي، وتتم المحافظة على هذا الاستقرار والذي ينعكس على مستويات الأسعار من خلال السياسة النقدية.

أن البنك المركزي في ادارته للسياسة النقدية والمصرفية لن يتمكن من الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي إلا إذا كان يتمتع بقدر من الاستقلالية عن الحكومة في وضع خططه وأهدافه، وقد شهدت السنوات الأخيرة نجاح بعض البنوك المركزية في الحصول على المزيد من الاستقلالية، ومن هذه الدول نيوزيلندا شيلي وفرنسا.

الاشكالية:

يعتبر البنك المركزي الهيأة العليا على قمة الجهاز المصرفي لما له من تأثير في تحقيق وسلامة واستقرار النظام النقدي للدولة وتطبيق سياسة نقدية تدعم النشاط الاقتصادي، من خلال اعطاءه حرية اتخاذ القرارات بعيدا عن مركزية وضغط الحكومة

هذا ما دفعنا بالاهتمام بالإشكالية التالية: **ما مدى فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي؟**

وانطلاقا من هذا الاشكال الرئيس تتبادر الى الذهن مجموعة من الاسئلة الفرعية:

- ما المقصود باستقلالية البنوك المركزي؟
- وما هي علاقة استقلالية البنوك المركزية بالسياسة النقدية؟
- وما هي الاهداف النهائية للسياسة النقدية؟

الفرضيات:

1- لا تعني استقلالية البنك المركزي الانفصال التام عن الحكومة.

2- تعتبر السياسة النقدية من بين السياسات المتخذة لعلاج ظاهرة التضخم.

3- أن ارتفاع معدل مصداقية واستقلالية بنك الجزائر مؤشر أساسي لأداء فعالية السياسة النقدية.

أسباب اختيار الموضوع:

ولعل أهم الاسباب التي دفعتنا أي اختيار هذا الموضوع هي:

البنك المركزي يمثل صدارة الجهاز المصرفي، وزيادة قدرته على المنافسة والتطور يساعد على القيام بدوره الى ادارة السياسة النقدية والمصرفية والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وبالتالي ارساء اسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار، هذا ما يتطلب منا الوقوف عند موضوع استقلالية البنك المركزي كأحد اهم الشروط لزيادة فعالية تنفيذ السياسة النقدية.

– موضوع استقلالية البنك المركزي حديث نوعا ما خاصة بالنسبة للدول النامية، الامر الذي يستلزم الحذر في منح بنوكها المركزية استقلالية نظرا لتباين الظروف فيها عن تلك الخاصة بالدول المتقدمة.

– كون هذا الموضوع يندرج ضمن تخصص الدراسة.

طبيعة واهمية الموضوع:

يعد البنك المركزي الذي يمثل السلطة النقدية في الدولة من اهم مؤسسات الدولة في المجال الاقتصادي بوجه عام وفي المجال النقدي والمصرفي بوجه خاص، والذي تناط به مهام متعددة من اهمها ادارة السياسة النقدية بغرض تحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي، ومن ثم الاسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة، تحقيق الاهداف الاقتصادية من خلال السياسة النقدية يعتمد على جدارة البنك المركزي في تنفيذها، واداء البنك المركزي يتأثر بالعديد من المتغيرات المحيطة تبعا للبيئة التي يعمل في ظلها، فالاتجاه الحالي ينادي بضرورة دعم استقلالية البنك المركزي لتفعيل تأثيرات السياسة النقدية في مواجهة انعكاسات المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، فأهمية هذه الدراسة تتلخص في بيان أهمية وجود استقلالية

البنك المركزي بقدر معين لتحقيق النتائج المستهدفة عن طريق مختلف ادوات السياسة النقدية.

-تتبع اهمية هذا البحث كذلك من ان السياسات النقدية كانت وما تزال الادوات الحقيقية والهامة بيد الحكومات في البلدان النامية والمارة بمرحلة انتقالية لتصحيح اوضاعها الاقتصادية، ولذلك فان التوقف عند نقاط الضعف التي تعاني منها تلك السياسات في البلدان المذكورة ومعرفة اسباب ضعفها تمكننا من معالجتها ومعرفة الادوات الفعالة التي تساعد صانعي القرار الاقتصادي.

منهج الدراسة:

يعتمد منهج البحث على المنهج التاريخي بالتعرض الى مدى تطور استقلالية البنك المركزي في الجزائر. اضافة الى تبني المنهج الوصفي التحليلي في تتبع واستقصاء تأثير استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية وتحديد بعض المفاهيم.

عوائق البحث :

هناك بعض من العوائق اعترضتنا عند اعداد هذا البحث أهمها.

- هناك مراجع كثيرة تتناول السياسة النقدية والبنك المركزي، اما عن المراجع التي تربط بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية فهي قليلة خاصة الوطنية منها.

- تشعب الموضوع والذي يحتاج الكثير من الدقة للتمكن من الالمام به، هذا بالإضافة الى علاقته مع عدة مواضيع اخرى.

- طبيعة الموضوع تتجاوز النصوص القانونية ومختلف التشريعات الى الممارسة الميدانية.

دراسات سابقة:

من بين الدراسات السابقة حول هذا الموضوع نذكر:

1- يمينة شبيرة، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من

متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015 -2016، وتمحورت اشكالية الدراسة حول: هل تعتبر السياسة النقدية المتبعة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي؟ وهدفت الدراسة الى الاجابة على الاشكالية المطروحة المتمثلة في معرفة مدى فعالية السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي في الجانب النقدي.

2- أ. عياش قويدر وأ. ابراهيمي عبد الله، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، اثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق، جامعة الأغواط، الجزائر، وتمحورت اشكالية الدراسة حول: ما مدى استقلالية البنك المركزي في استعمال الادوات الملائمة لأداء نقدي فعال ؟ والهدف من هذه الدراسة هو الاجابة على هذه الاشكالية.

3- د. فتان الطيب، أ بوشنتوف نوال، اثر استقلالية البنك المركزي على اداء السياسة النقدية في الجزائر، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، الطبعة4، العدد2، وقد تمحورت إشكالية البحث حول: ما مدى مساهمة استقلالية البنك المركزي الجزائري في تحقيق الاهداف النهائية للسياسة النقدية خلال الفترة 2008-2013 ؟

هيكل الدراسة :

تضمنت هذه الدراسة فصلين، اذ تناول الفصل الاول ثلاثة مباحث ، المبحث الاول تناول: البنك المركزي ومفهوم الاستقلالية، نشأة وتعريف البنك المركزي، وظائف البنك المركزي، استقلالية البنك المركزي وأهميتها، فيما تطرق المبحث الثاني الى: السياسة النقدية وفعاليتها علي الفكر الاقتصادي من خلال استعراض تعريف السياسة النقدية وانواعها، اهداف السياسة النقدية، السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي، ادوات السياسة النقدية.

اما المبحث الثالث تناول: السياسة النقدية ومشكلة التضخم حيث تطرقنا الى السياسة النقدية وأثرها على التضخم، استقلالية البنك المركزي واستهداف التضخم، العلاقة بين حرية الحكومة في وضع السياسة النقدية ومعدل التضخم.

بالنسبة للفصل الثاني فقد تضمن مبحثين، المبحث الاول وضعية السياسة النقدية في الجزائر اما المبحث الثاني تناول اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر من خلال واقع استقلالية بنك الجزائر حسب الامر 03-11، مدى استقلالية بنك الجزائر وفق معايير الاستقلالية، اضافة الى ملامح السياسة النقدية في الجزائر في ظل القرارات المعدلة لقانون النقد والقرض وتطور اهم المؤشرات المستهدفة من قبل السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.

الفصل الأول

مدخل إلى استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية

تمهيد:

أدت التطورات الاقتصادية والمالية خصوصا في عقد السبعينات وجزء من عقد الثمانينات إلى الاهتمام بموضوع استقلالية البنك المركزي، وكان من أهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى المناداة باستقلالية البنك المركزي هي عدم فعالية وكفاءة السياسة النقدية خصوصا في مجال التضخم في بعض الدول بسبب تدخل الحكومات بدرجة كبيرة في رسم السياسة النقدية، لذلك كان لا بد من تدني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والتي لا يمكن أن نفصل عنها الإصلاح النقدي والمالي بدءا بالقطاع البنكي وعلى رأسه البنك المركزي، الذي يمثل المحور الرئيس لهذا القطاع وذلك لما يقوم به من دور فعال في رسم وإدارة السياسة النقدية.

وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال مبحثين:

- المبحث الأول: البنك المركزي ومفهوم الاستقلالية.
- المبحث الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في الفكر الاقتصادي.
- المبحث الثالث : السياسة النقدية ومشكلة التضخم

المبحث الأول: البنك المركزي ومفهوم الاستقلالية

تعد البنوك المركزية احدث الصور لتطور الجهاز المصرفي، باعتباره أعلى هيئة في الجهاز المصرفي ،فعلاقتها بهيكل هذا النظام وثيقة جدا من ناحية الإصدار النقدي وهو وظيفتها الأساسية، حيث أن العلاقة بين البنوك المركزية والدولة تتوقف على مدى التطور الاقتصادي ودرجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك المركزي

أولا – نشأة البنوك المركزية (لمحة تاريخية)

لقد جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة بعض الشيء عن نشأة البنوك التجارية التي ظهرت في الدول الأوربية قبل القرن السابع عشر، ففي بادئ الأمر، كانت البنوك التجارية تقوم بإصدار النقود وتقبل الودائع وتقدم العروض، وفي ضوء بساطة وتواضع النشاط الاقتصادي والمالي في تلك الفترة، لم تكن هناك حاجة لوجود هيئة إشرافية تتولى رسم سياسة عامة أو تضع القواعد التنظيمية لعمل البنوك.

ولكن إفراط بعض هذه البنوك وتوسعها في إصدار النقود أدى إلى حدوث أزمات مالية اثرت سلبا على الاقتصاد، الأمر الذي استدعى وجود مؤسسة تعنى بتنظيم النشاط المصرفي وتنظيم عملية إصدار النقود للتحكم بعرض النقد، وقد أوكلت هذه المهمـــة في بادئ الأمر إلى أحد البنوك القائمة.

ومع تزايد النشاط الاقتصادي وتزايد احتياجات الحكومات للتمويل، وتزايد حركة السلع والأموال عبر الحدود الدولية وتعقد المعاملات المصرفية، ظهرت الحاجة إلى وجود هيئة من خارج البنوك تتولى عملية الإشراف على عمل تلك البنوك وتنظيم العمل المصرفي، بالإضافة إلى تنظيم عملية إصدار النقد، فكانت نشأة البنوك المركزية، ومن هنا فإن إنشاء البنوك المركزية إنما جاء لتحقيق هدف أساس وهو التحكم في عرض النقود وتنظيم إصدارها.

وبعد الحرب العالمية الثانية، ونظرا لضخامة حجم رؤوس الأموال اللازمة لإعادة بناء الاقتصاديات المدمرة، تطورت أهداف ومهام البنوك المركزية من دور بسيط يتمثل، كما أسلفنا في

عملية إصدار النقود وتنظيم أعمال البنوك التجارية، إلى دور تنموي دعمته الأدبيات الاقتصادية آنذاك وخاصة تلك الصادرة عن المؤسسات الدولية كالبنك والصندوق الدوليين.

فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر السبعينات، راجت فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهيمنت على معظم الدول فكرة التخطيط الاقتصادي لتحقيق التنمية وقد فرض هذا الواقع وخصوصا في الدول النامية، على البنوك المركزية أن تتجاوز في سياستها النقدية هدف الاستقرار النقدي إلى هدف المساهمة في دعم النمو الاقتصادي ولتحقيق ذلك كان من الطبيعي أن تتوسع البنوك المركزية في تمويل عجز الموازنات العامة للحكومات، وأن تلجأ إلى التأثير على السياسات الائتمانية للبنوك من خلال الإجراءات الانتقائية لتوجيه الائتمان نحو القطاعات التي ترغب الدولة بتنميتها وخاصة قطاعات الإنتاج السلعي كالصناعة والزراعة.

وبعد السير في هذا الاتجاه لأكثر من ثلاثة عقود، أثبتت التجربة العملية خطأ هذا النهج حيث أدى التوسع النقدي المبالغ فيه إلى ارتفاع معدلات التضخم، والذي أدى بدوره إلى تزايد ظروف عدم اليقين "عدم التأكد" ومن ثم الإضرار بالنمو الاقتصادي، ومن ناحية ثانية أدت الإجراءات الانتقائية للسياسة النقدية إلى إساءة استخدام الموارد وإضعاف الإنتاجية الأمر الذي انعكس سلبيا على معدلات النمو الاقتصادي.

إن هذا النهج فشل في تحقيق زيادة معدل النمو الاقتصـــادي، بينمـــا ساهم في زيادة معدلات التضخم وقاد في نهاية المطاف إلى أزمات مالية. وقد أملى ذلك تغيرا ملحوظا في دور البنوك المركزية منذ أوائل الثمانينات، حيث أصبح دور البنك المركزي يتمركز من جديد حول إرساء سياسة نقدية سليمة ذات فاعلية عالية في تحقيق الاستقرار النقدي بالدرجة الأولى.

وضمن هذا الإطار، انصرفت البنوك المركزية في بعض الدول المتقدمة، التي فصلت وظيفة الإشراف والتنظيم عن بنوكها المركزية، إلى التركيز على استهداف معدل التضخم كهدف رئيس لسياستها النقدية، وذلك في ضوء تحرير أسواق رأس المال في العالم، أما البنوك المركزية التي تتولى مهام التنظيم والرقابة على البنوك، فتعتبر مسؤولة عن توفير البيئة المصرفية المناسبة وعن

ضمان سلامة الأوضاع المصرفية إلى جانب رسم وتنفيذ السياسة النقدية. [1]

ثانيا – تعريف البنك المركزي

البنك المركزي هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول، وهو المؤسسة التي تترأس النظام النقدي ولذلك يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد، ويعتبر البنك المركزي بنك البنوك وبنك الحكومة، حيث يعودون إليه عندما يحتاجون إلى السيولة فهو يقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة، كما يقوم بتقديم التسبيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين والتشريعات السائدة، لذلك يقال أن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للإقراض.[2]

وحسب القانون رقم 10/90 الجزائري المؤرخ في 1990/04/14 م المتعلق بالقرض والنقد، البنك المركزي مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويدعى في علاقاته مع الغير " بنك الجزائر " وهو بذلك يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة لتوزيع القرض، ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج واستقرار سوق الصرف.[3]

– تعريف " De cock " الذي يعد أكثر التعريفات شمولا، حيث عرف البنك المركزي بأنه هو الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي، قصد تحقيق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني، من خلال قيامه بمجموعة وظائف: تتعلق بتنظيم الإصدار النقدي للعملة الوطنية، ووظيفة بنك الحكومة ومستشارها المالي، وإدارة الاحتياطات من النقد الأجنبي، كما يمثل المقرض الأخير لبقية البنوك والاحتفاظ بالاحتياطات النقدية للبنوك. [4]

وخلاصة القول أن البنك المركزي من أهم المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق أهداف ذات مصلحة عامة، عبر ضمان سلامة الجهاز المصرفي والإشراف على السياسة النقدية والائتمانية.

[1] د. السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر ناشرون وموزعون عمان 2014، ص 76–78.

[2] د. عبد الحق لعميري، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2010، ص 11.

[3] أ. سليمان بوفاسة، **أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2018، ص 103.

[4] د. عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 014 م، ص 58.

المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي

رغم اختلاف النشاط الذي تقوم به البنوك المركزية وفقا لطبيعة الهيكل الائتماني في كل دولة ووفقا لخصائص البنية الاقتصادية التي يعمل بها هذا البنك، لكن ثمة هناك إجماع على الوظائف الأساسية التي تؤديها البنوك المركزية في معظم الاقتصاديات وذلك على النحو التالي:

1. يعتبر البنك المركزي بنك إصدار، فعملية إصدار النقد الورقي هي إحدى الوظائف الأساسية والهامة للمصارف المركزية، وتأتي أهمية هذه الوظيفة من الدور التي تحتله النقود الورقية في حياة المجتمعات في الوقت الحاضر، توفر هذه الوظيفة في البنك المركزي ميزة الثقة والاستقرار في النقود التي يتم إصدارها، غير أن سلطة الإصدار ليست مطلقة بل يجب أن يتوفر لها غطاء من العملات الأجنبية قبل القيام بعملية الإصدار.

2. يعتبر البنك المركزي بنك البنوك، فهو يعتبر ذو أهمية خاصة بالنسبة للبنوك التجارية كونه المقرض الأخير للنظام المصدر ككل، وفي إطار وظيفته كبنك البنوك يقوم بالاحتفاظ بالاحتياطات النقدية ويشرف على عملية المقاصة (تقاص الشيكات بين البنوك).

3. يعتبر البنك المركزي بنك الحكومة ومستشارها المالي، حيث يرتبط بروابط وثيقة مع الحكومات المحلية، فهو مصرفها ومستشارها المالي، ويقدم لها خبرته النقدية والمالية.

4. يحتفظ البنك المركزي بودائع الحكومة ويتولى القيام بالأعمال المصرفية الخاصة بالقطاع الحكومي والقطاع العام كما يعتبر الجهة التي تودع لديها الإيرادات العامة، ويمثل جهة الإقراض التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها للحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية لتغطية عجز الموازنة العامة.

5. يتولى البنك المركزي مهمة تقديم المشورة إلى الحكومة في الشؤون النقدية والائتمانية، نظرا لعلاقته الوثيقة مع البنوك التجارية من ناحية، وخبرته الطويلة في الأمور النقدية والائتمانية من ناحية أخرى.

6. يعتبر البنك المركزي مراقب على الائتمان، وهي من الوظائف المهمة التي يمارسها في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية وتبرز أهمية هده الوظيفة من خلال العلاقة بين حجم الائتمان

ومستويات الأسعار، حيث يمكن من خلالها تحقيق الاستقرار في أسواق المال والنقـــد، وكذلك تحقيق الاستقرار النسبي في الاقتصاد القومي.[1]

المطلب الثالث: استقلالية البنك المركزي وأهميتها

أولا – مفهوم استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة:

سيتناول تعريفنا لمفهوم استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة من زاويتين :

الزاوية الأولى: تركز حول مفهوم الاستقلالية في ضوء وظيفة البنوك المركزية في رسم وغدارة السياسة النقدية.

يراد بمفهوم الاستقلالية هنا" وجود بنك مركزي يضع السياسة النقدية دون الاهتمام لأهداف السلطة المالية"، أو هي "قدرة البنك المركزي على تصميم وتنفيذ السياسة النقدية بدون تدخل من السلطة الحكومية وأجهزتها".

ويرى آخرون أن استقلالية البنوك المركزية تشير إلى " حالة انعزال البنك المركزي من الضغط السياسي الذي تمارسه الحكومة، وفيها يتمتع البنك المركزي بحرية كبيرة في تحديد وتنفيذ السياسة النقدية "، وهناك من يعرف الاستقلالية بأنها "قدرة البنك على إعداد وتحديد وتحقيق الأهداف التي يتطلب إنجازها بعيدا عن التأثيرات الحكومية.

ويؤكد آخرون أن استقلالية البنوك المركزية تعني "أن البنك المركزي يجب أن يكون مفوضا وحده بالعمل على حماية قيمة النقد وتحقيق استقرار الأسعار"، وأن يكون بالتالي مستقلا عن الدولة في غدارة السياسة النقدية، وذلك حرصا على أبعاد السياسة النقدية عن المصالح الضيقة لأعضاء الحكومة والبرلمان.

ويذهب آخرون إلى أن الاستقلالية "لا تعني الانفصال التام بين الحكومة والبنك المركزي"، حيث أن البنك المركزي ما هو إلا مؤسسة حكومية تعمل في الإطار المؤسسي للدولة ولكن يجب أن تكون قراراتها المتعلقة بالسياسة النقدية مستقلة وأن تكون السياسة النقدية متسقة مع السياسة

[1] د عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015م، ص 244 – 245.

الاقتصادية العامة للدولة.

الزاوية الثانية: هناك تعاريف وسعت من مفهوم الاستقلالية إذ لم تقتصر على المفهوم الفني بل منحته أبعادا أوسع شملت إضافة لمهمة السياسة النقدية ومكافحة التضخم، استقلالية البنوك الذاتية، فيما يتعلق بعمليات إدارة وتعيين العاملين في هذه البنوك، فعرف بعض الاستقلالية بأنها" مدى الاستقلالية التي يتمتع بها المسؤولون الرئيسيون في البنوك المركزية ولاسيما فيما يتعلق بعمليات التعيين وعدم الاستغناء عن خدماتهم قبل المدة المحددة لهم بموجب القانون، **و**هناك تعريف آخر أوسع يشمل النشاط الفني والإداري للبنوك فالاستقلالية تعني "استقلال البنوك المركزية التام عن الحكومة في كل شيء سواء من ناحية إدارة السياسة النقدية والائتمانية أو الهيكل التنظيمي".

وترى الباحثة بأن بعض التعاريف ركزت على المسألة الفنية لمهام البنوك المركزية والمتمركزة حول رسم السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار في الأسعار دون الإشارة إلى طبيعة العلاقة الإدارية وتبعية البنك المركزي داخل الهيكل الإداري للدولة وهنالك تعاريف وسعت من مفهوم الاستقلالية ليشمل الاستقلالية الفنية والذاتية دون ذكر لطبيعة العلاقة المؤسسية مع الدولة، لذلك نرى أن التعريف الذي يحدد مفهوم الاستقلالية من خلال الجمع بين وظيفة البنوك المركزية في رسم السياسة النقدية وتنفيذها، وكون البنك المركزي مؤسسة حكومية تعمل في الإطار المؤسسي للدولة مع تمتع هذه البنوك باستقلالية في اتخاذ قراراتها المتعلقة بالسياسة النقدية واتساق هذه السياسة الاقتصادية العامة للدولة هو اشمل وأقرب إلى الواقع العملي. [1]

ثانيا – أهمية استقلالية البنك المركزي

كما سلفنا ذكرا فإن البنك المركزي هو المسؤول عن تحقيق الاستقرار النقدي، إلا أن تحقيق هذا الهدف لا يتوقف في الواقع على درجة استقلاليته فقط، بل تتدخل في ذلك عدة عوامل أخرى تتعلق بالنظام الاقتصادي كالمتغيرات الاقتصادية غير النقدية، وكذا المتغيـــرات السياسية والاجتماعية، وعليه وعلى الرغم مما لاقاه موضوع استقلالية البنك المركزي من اهتمام، وما حققته

[1] يوسف حسن يوسف، **البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية ،2014 م، ص 174-175.

دول تعد رائدة في هذا المجال من تحكم في التضخم والاستقرار الاقتصادي، إلا أنه يجدر بنا أن نشير إلى أن هذا الموضوع لم يرق بعد إلى مرتبة الإجماع إذ أن ثمة آراء معارضة لهذه الاستقلالية، ولها مبرراتها وحجمها، ومع أن بعض الدراسات الميدانية تؤيد الرأي بأن استقلالية البنك المركزي تعزز تحسين الأداء في مجال التحكم في التضخم، إلا أنها ليست أدلة حاسمة.

فضلا عن ذلك توجد حالات عامة، وإن كانت شاذة، الأداء فيها في مجال التحكم في التضخم جيد، رغم عدم وجود بنك مركزي يتمتع باستقلال قانوني كبير، واليابان وفرنسا مثالان هامان على ذلك. وفي الواقع تؤدي استقلالية البنك المركزي إلى خسارة أداة قيمة في السياسة الاقتصادية إذ أن تخصص البنك المركزي، وهو سلطة نقدية في مكافحة التضخم

إن استقرار قيمة النقد، وهو هدف السلطات النقدية في كافة الدول لا يتحقق في إطار البنك المركزي وحده، بل يتعين على جميع المتعاملين العمل على تحقيقه، بدءا من الدولة بسياستها الاقتصادية، غلى النظام المصرفي والأفراد عموما، ولذلك فإن مسؤولية البنك المركزي تتعاظم في ظل المجتمعات التي يسودها السلوك غير اقتصادي للأفراد والمتعاملين الاقتصاديين، وربما هذا هو السبب الرئيسي وراء منح الاستقلالية للبنوك المركزية في كثير من دول العالم، لاسيما في الدول النامية التي طالما عادت من مستويات تضخم عالية وفي هذا الصدد تدل مؤشرات التضخم في العالم على تحكم معتبر في هذه الظاهرة منذ التسعينات، دون أن يمس ذلك بمستوى النشاط الاقتصادي على الرغم من النمو المتزايد لمستوى السيولة العالمية.

يمكن إرجاع ارتفاع وتيرة استقلالية البنوك المركزية ما بعد النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين إلى مبررين أساسيين:

* التضخم المرتفع الذي عرفته عشرية منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات والذي تجاوز 10% في أغلب الأحيان، أدى إلى اضطرابات اقتصادية واجتماعية في البلدان المعنية، في ذات الوقت لوحظ أن معدلات التضخم في البلدان التي منحت استقلالية لبنوكها المركزية، وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، ظلت فيها معدلات التضخم متواضعة.

* العولمة المالية بكل مظاهرها: وزوال الحواجز أمام حركة رؤوس الأموال، تنامي الأسواق

على حساب الوساطة، تنامي الإبداعات المالية الموجهة نحو استقطاب المدخرين، التطور في تكنولوجيات الإعلام والاتصال.[1]

[1] د. رحيم حسين، **النقد والسياسة النقدية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006 م، ص 123 – 127.

المبحث الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في الفكر الاقتصادي.

تعتبر السياسة النقدية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية ككل ،ويتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة من خلال التخطيط لها من قبل البنك المركزي.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وأنواعها

اولا :تعريف السياسة النقدية

تنوعت واختلفت تعاريف السياسة النقدية من مدرسة إلى أخرى، علا أنها تلتقي كلها في العناصر المكونة للسياسة النقدية، وهي الإجراءات المتخذة من طرف الهيئة المصدرة والأهداف النهائية المرجو تحقيقها وهذه مجموعة من التعاريف المختلفة للسياسة النقدية:

يعرفها George pariente على أنها: " مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث اثر على الاقتصاد ومن اجل ضمان استقرار أسعار الصرف".[1]

وبعبارة أخرى يمكن القول أن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية مستخدمة الادوات النقدية (عرض النقد وسعر الفائدة وادوات الائتمان وسعر الصرف) وذلك بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي، استقرار المستوى العام للأسعار ،ومن تم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.[2]

وهي حسب فوزي القيس " التدخل (المباشر) المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان بإستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية.[3]

وهناك تعريف شامل للسياسة النقدية الذي قدمه الاقتصادي Einzig وهو " أن السياسة

---

[1] د. لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010 م، ص 59.

[2] علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، دار المنهج اللبناني للطباعة والنشر، لبنان 2012، ص 373.

[3] عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2000، ص 140.

النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي".[1]

** ومن خلال التعاريف السابقة يمكن الخروج بتعريف شامل للسياسة النقدية وهو كالآتي:

السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة للسيطرة على عرض النقد من أجل تحقيق أهداف معينة تحقق مصلحة اقتصادية للبلاد.

أنواع السياسة النقدية :

تنقسم السياسة النقدية وفقا لحالة النشاط الاقتصادي الى نوعين هما:

01- السياسة النقدية التوسعية:

ويتم فيها زيادة العرض من النقود الاسمي، والتي تؤدي بطريقة غير مباشرة إلى زيادة مستوى الدخل التوازني يتم عبر زيادة العرض من النقود بتخفيض سعر الفائدة، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار الذي ينجم عنه زيادة الطلب والدخل.

عموما تستخدم هذه السياسة في حالات الركود الاقتصادي لتشجيع الانتعاش والازدهار الاقتصادي.[2]

02-السياسة النقدية الانكماشية :

يهدف أساسا هذا النوع من السياسات النقدية الى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد بلد ما وبالتالي فان هدف السياسة النقدية اتجاه التضخم هو الحد من خلق ادوات نقدية، اي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي وبالتالي يتم الحد من انفاق الافراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات.

وهناك من يرى ان اي سياسة نقدية ناجحة هي التي لا تندفع نحو احداث التضخم في مرحلة ثم علاجه، بل السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمل على الحفاظ على معدل تزايد ثابت لنمو المعروض النقدي لان ذلك هو الذي يحقق استقرار مستوى الاسعار، باعتبار ان المعروض

[1] د. صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر ،2005 ،ص 98.

[2] وسام ملاك، **النقود والسياسة النقدية الداخلية**، دار المذهل البناني، لبنان، 2000م، ص 221.

النقدي هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج القومي وكذا التوظيف والعمالة. [1]

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية.

لعل التأمل في السياسة النقدية يشير على أنها تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهـداف الاقتصادية التي من أهمها:

01– تحقيق الاستقرار في الأسعار:

ويعتبر من أهم أهداف السياسات النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى تلافي التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها.

والواقع أن اللجوء للسياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى، وقد أكد فريدمان في اللجنة الاقتصادية للكونجرس الأمريكي سنة 1959 أنه من الصعوبة ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود، وأنه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود.

02 – تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي:

وهو نابع من هدف استقرار الأسعار حيث من الضروري أن تسعى السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي وتلافي حدوث الأزمات النقدية والاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي، حيث أن تحقيق الاستقرار النقدي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

03 – المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة:

[1] بلبار محمد، بن السيلة محمد، **اثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990–2014**، مجلة الاقتصاد والمالية، الجزائر، 2016، ص 4.

ويتم ذلك في إطار إتباع سياسة تحرير وتعويم سعر الصرف، وفي ظل السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار السعري الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور وعموما يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي رفع أسعار الفائدة إلى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، ويؤدي خفض مستويات الأسعار الداخلية (المحلية) إلى تشجيع صادرات الدولة وإلى تقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية، ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي إلى دخول مزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات، وهكذا نجد أن تقليل كمية النقود (الائتمانية) داخل الاقتصاد القومي ورفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات، إلا أن آثار هذه الإجراءات لا تتم بنفس الدرجة في كل حالة تطبق فيها وإنما يعتمد الآمر على كثير من الظروف والعوامل الأخرى.

04– المشاركة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع:

ويرتبط هدف النمو الاقتصادي، بهدف تحقيق التوظف الكامل، فالنمو الاقتصادي هو وحده قادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، وتكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير على معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني في (المعروض النقدي) حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في طريق النمو السريع.

ويراعى في كل الأحوال إزالة أو علاج التعارض بين أهداف السياسة النقدية، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظف الكامل إحدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين السابقين في نفس الوقت.

فزيادة التوظف تؤدي إلى رفع الأسعار، كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التوظف الكامل وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجة الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة الدخل والعمالة، إلا أن زيادة العمالة والدخل سيؤديان إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال

ارتفاع مستويات الأسعار المحلية داخليا، وهكذا يمكن أن يؤدي التوظف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات وبالتالي التأثير سلبا على ميزان المدفوعات.[1]

05-تحقيق مستوى عالي من الاستخدام (العمالة الكاملة):

يعد التوظف الكامل أو تحقيق مستوى عال من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية ،و المراد بذلك أن تحرس السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند مستوى أعلى ممكن من التشغيل من الموارد الطبيعية والبشرية ،وعلى جميع السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من مظاهر انكماشية.[2]

المطلب الثالث: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.

نظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية، أخذ مفهوم السياسة النقدية يتطور مع مرور الزمن وباختلاف المذاهب والمدارس التي تعرفها من المدرسة الكلاسيكية إلى غاية المدرسة النقدية مرورا بالكينزية وذلك على النحو التالي:

01 – المدرسة الكلاسيكية :

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو يتم تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد اعتبروا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل مع افتراض حياد النقود، بحيث يقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي.

وتعتبر نظرية كمية النقود النظرية النقدية الكلاسيكية عن وجه نظر الكلاسيك في هذا الشأن، حيث تشير هذه النظرية الى وجود علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة بنفس القدر وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار، فأي تغير يحدث في الأول (النقود المعروضة)

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،**اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية الإبراهمية، الاسكندرية، 2009 م، ص 274-276.

[2] العلواني عديلة، المسير في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية، الجزائر2014، ص115.

ينعكس بنفس القدر على الثاني (المستوى العام للأسعار) دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني، وهذا مع افتراض أيضا أن النقود تؤدي وظيفة واحدة هي وسيط في التبادل مما يفيد حياد النقود.

لهذا اعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقة ومعدلات الفائدة، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات ويتضح من كل هذا أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الأساسية للنظرية النقدية، أين اهتم الاقتصاديون فقط بدراسة وتحليل العوامل التي تؤثر على المستوى العام للأسعار، بذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية الكتلة النقدية.

02– المدرسة الكينزية: لقد ظل الفكر الكلاسيكي سائدا ومقبولا من جانب الاقتصاديين حتى بداية الثلاثينات من القرن الماضي، ثم جاءت أزمة الكساد الدولي الكبير 1929 – 1932 وما نتج عنها من آثار سلبية أين عجزت نظرية كمية النقود على معالجة الأزمة بشكل فعال.

وهنا ظهرت النظرية الكينزية التي قدمت حلولا مقترحة لحل تلك المشكلة، ولقد وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها ودرس علاقته بمستوى الإنفاق الوطني ونادى بأن حياد الدولة في ظل هذه الظروف لم يعد مقبولا، ومن ثم فلابد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على مخلفات الأزمة حيث ربطت النظرية الكينزية بين الدخل والإنفـــاق من خلال تعادل كمية النقود وبين الطلب على النقود بالإضافة إلى أن التوازن بين الاستثمار والادخار (توازن سوق السلع) مع التوازن في السوق النقدي يحقق التوازن الاقتصادي العام. ولهذا اقترح كينز بعض السياسات المالية أي زيادة كمية النقود، أي الزيادة في الكتلة النقدية مما يؤدي إلى تنشيط الطلب والذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى العام الأسعار والتمويل عن طريق التضخم.

ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية عند كينز ليست بالمحايدة بل هي إيجابية إذ لن يقتصر تأثير النفوذ على المستوى العام للأسعار في كافة الأحوال، بل يمتد إلى مستويات الدخل والتشغيل وذلك انطلاقا من فرضية أن حالة التوظف الكامل حالة ضمن حالات عديدة يمكن أن

يتوازن عندها الاقتصاد الوطني، وهكذا النظرية الكينزية قد عكست المرحلة الثانية من تطور النظرية النقدية ولكن تم بموجبها إدماج النظرية النقدية في النظرية الاقتصادية الكلية، وبدأ الاهتمام يتحول من مجرد البحث عن أسباب تغير المستوى العام للأسعار إلى دراسة معالم سلوك النقود وأثره على مستوى النشاط الاقتصادي كما أوضح كينز إمكانية نجاح السياسة النقدية في علاج مشكلات التضخم والكساد، وقد فسر عمل هذه السياسة من خلال إعتماد السلطات النقدية لسياسة السوق المفتوحة وبالتالي التأثير على كمية النقود المعروضة سواء بالزيادة أو بالنقص وهذا وفقا للظروف الزائدة والأهداف المرغوب فيها الأمر الذي ينعكس على سعر الفائدة بإعتباره ظاهرة نقدية تتخذ بتلاقي قوى العرض والطلب ومن ثم التأثير على الإنفاق الاستثماري والذي بدوره يؤثر على الدخل الوطني، ومن ثم التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ككل.

03 – المدرسة النقدية الحديثة: لقد جاءت مدرسة شيكاغو بزعامة فريدمان لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية ولكن في صورة جديدة حيث تعكس المرحلة الثالثة من مراحل تطور النظرية النقدية والتي يطلق عليها النظرية المعاصرة لكمية النقود أو النظرية الكمية الجديدة والتي بموجبها تحويل النظرية الكمية من مجرد نظرية للطلب على النقود إلى نظرية في الدخل النقدي، مما أعاد التأكيد على الدور الرئيسي للنقود في النشاط الاقتصادي، وأصبح أنصار تلك النظرية يدعون بالنقديين، ويشكلون قوة ذات نفوذ متزايد ليس في عالم الفكر والتحليل النقدي وإنما أيضا في المجال تحيد السياسات الاقتصادية عموما.

يعتقد أصحاب المدرسة النقدية أثر فعالا على مختلف الأنشطة الاقتصادية بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية، وحسب اعتقادهم دائما أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي فإن هذا الهدف لن يتحقق وإنما على العكس فإن هذا التدخل قد يؤدي إلى تعميق اللاتوازن، ولهذا تحتل السياسة النقدية المرتبة الأولى في السياسة الاقتصادية (يقصد بها التدخل المباشر من جانب السلطات العامة " وزارة الاقتصاد، اليد العاملة، الصادرات والواردات)، على اعتبار أن التغيرات التي تصيب الأنشطة الاقتصادية تبعا للتغيرات التي تحدث

في كمية النقود أكثر تأثيرا وأكثر فاعلية من التأثيرات الناجمة عن السياسة المالية. لقد أوضح النقديون أن التغير في الكتلة النقدية له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن ثم الناتج الوطني والأسعار وهذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل، حيث يمس الكتلة النقدية في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني وذلك على النحو التالي:

الحالة الأولى: إن زيادة الكتلة النقدية من جانب السلطات النقدية يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات فوق المستوى المرغوب فيه، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق عند هؤلاء الأفراد وبالتالي تكون هناك زيادة في الطلب الكلي ينجر عنه زيادة في الإنتاج والتشغيل، هذا إذا كان الاقتصاد دون التشغيل الكامل مما يؤدي إلى حدوث زيادة في الأرصدة المرغوبة، أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل فإن الأثر ينعكس على الأسعار التي ترتفع، أي أن عملية التعديل بين الأرصدة المرغوبة والحقيقة تتم في هذه الحالة عن طريق الأسعار.

أما في الحالة الثانية: عند تخفيض الكتلة النقدية من طرف البنك المركزي من خلال قيامه ببيع الأوراق الحكومية في السوق المفتوحة هذا يؤدي إلى تقليل كمية النقود عند الجمهور، ومن ثم ينخفض الإنفاق على السلع والخدمات مما يدفع الدخل الوطني إلى مستوى أدنى، بمعنى أن الجمهور عندما يواجه نقصا في سيولته فإنه يقلل من إنفاقه إلى أن يهبط الدخل الوطني إلى النقطة حيث تستعاد النسبة الأصلية بينه وبين المعروض النقدي مرة أخرى.

مما سبق نستخلص إلى أن الفكرة الرئيسية للنظرية النقدية المعاصرة تتمثل في أن التغيرات الممكنة في كمية النقود، يمكن أن تعالج الاختلال الاقتصادي وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي.

وأخيرا يمكن القول أنه مهما اختلف المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية عبر مختلف المدارس ورغم اختلاف مبادئ كل منها إلا أنهم يجمعون على أنه لا بد من وجود سياسة نقدية رشيدة،

يمكن من خلالها تسيير الاقتصاد الوطني والتحكم في اختلالاته. [1]

المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية

يعتبر البنك المركزي المسؤول المباشر عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية، ويقوم باستخدام أدوات لتحقيق أهداف مرسومة وقد صنفت هذه الأدوات إلى أدوات كمية وأخرى كيفية (نوعية).

الفرع الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية

ينصب عمل الأدوات الكمية أو وسائل الرقابة الكمية إلى التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك وبغض النظر عن أوجه استعمالاته، ويستطيع البنك المركزي أن يؤثر في حجم السيولة النقدية التي تمتلكها البنوك وفي نسبة هذه السيولة إلى الودائع باستخدام:

01- سياسة معدل إعادة الخصم:

يعرف سعر اعادة الخصم على انه السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير اعادة خصم الاوراق التجارية والأذونات الحكومية للبنوك التجارية وهو ايضا يمثل سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض له.[2]

وتعتبر سياسة اعادة الخصم من اقدم وسائل السياسة النقدية المنتهجة من قبل البنوك المركزية، قبل شاع استخدامها في القرن 19 وأوائل القرن 20 غير انها اصبحت قليلة الاهمية للعصر الحالي.[3]

ولا يتم تحديد هذا السعر بناءا على عرض كمية الاوراق التجارية المقدمة للخصم او الطلب على السيولة، بل يتحدد من طرف البنك المركزي حسب السياسة المراد تطبيقها من اجل التأطير على السوق النقدية وعلى قدرة البنوك التجارية لخلق الائتمان.[4]

02-سياسة السوق المفتوحة:

---

[1] كريمة شلغوم، مذكرة ماستر أكاديمي، **دور البنوك المركزية في التأثير على السياسة النقدية**، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2012 م، ص 40-43.

[2] رشاد العصار ،رياض الحلبي ،**النقود والبنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2000، ص 153

[3] هيثم الزعبي، حسن ابو الزيت، **اسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الفكر عمان، 2000 ،ص 193

[4] مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1991 م ، ص 244.

يقصد بعملية السوق المفتوحة دخول البنك المركزي مشتريا او بائعا في سوق الاوراق المالية خاصة السندات الحكومية.[1]

وهي الأداة الأساسية من أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في تنفيذ السياسة وذلك من خلال شراء وبيع السندات الحكومية مقابل دفع نقود مما يزيد من عرض النقود، أما إذا كان المطلوب تخفيض عرض النقود يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية ويعني ذلك أنه يمكن تنفيذ السياسة النقدية من خلال تغيير حجم القاعدة النقدية بصورة مباشرة من خلال بيع وشراء السندات في السوق المفتوحة.[2]

03 – سياسة الاحتياطي القانوني (الإجباري):

يستخدم البنك المركزي هذه السياسة أيضا للتحكم في العرض النقدي، فعندما يكون هدف السياسة النقدية الحد من حجم الائتمان، يلجأ البنك المركزي إلى الضغط على حجم الودائع المتاح لدى البنوك وذلك بالرفع من نسبة الاحتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ به لدى البنك المركزي، وعلى العكس تخفض هذه النسبة عندما يكون الهدف تشجيع التوسع في الائتمان وزيادة العرض النقدي.[3]

الفرع الثاني: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي أدوات كيفية للتأثير على اتجاه الائتمان وليس حجمه الكلي وهذه الأدوات كثيرة يمكن أن تلخصها في أداتين هما تأطير القرض والسياسة الانتقائية للقرض.

01 – سياسة تأطير القرض:

تهدف هذه السياسة الى تحديد نمو المصدر الاساسي لخلق النقود، بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية ويسمى ايضا تخصيص الائتمان، فعند ظهور البوادر الاولى للتضخم تستطيع الدولة ان تضع سياسة تأطيرية توجيهية ،فتعطي توجيهات

[1] نعمة الله نجيب ابراهيم، **اسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000م، ص 249.

[2] اسماعيل محمد دعيس، **السياسات الاقتصادية**، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الاردن 2012 م، ص 191.

[3] د. عقيل جاسم عبد الله، **النقود والبنوك**، منهج نقدي ومصرفي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998 م، ص 209.

وارشادات للبنوك تتعلق بمقاديري الفترات التي ينعدم فيها التوازن النقدي، وتشيع فيها الظواهر التضخمية ،تقدم الدولة على وضع سياسة تأطيرية تفسيرية بحيث تقرر السلطات النقدية الحد الاعلى لمقادير القروض التي يمكن ان تمنحه البنوك او تقوم بتحديد معدل تزايد القروض طوال مدة معينة.[1]

المعروف ان سياسة تأطير القروض تصاحب عادة برنامجا استقراريا يشمل كذلك السندات العمومية والقيام بكل الاجراءات الكفيلة بتخفيض كمية النقود الفائضة المتداولة. [2]

02 – السياسة الانتقائية للقرض:

للقيام بسياسة تأطير القرض يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات انتقائية للتحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك ومنها:

* **إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف:** عندما يشجع البنك المركزي بعض الأنشطة فإنه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض مثل قروض الصادرات حتى بعد تجاوز السقف المحدد مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي.

* **فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم:** تفرض السلطات النقدية معدل إعادة خصم مفضل للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها وهذا حسب الظروف الاقتصادية السائدة انكماشية كانت أو تضخمية.

* **سياسة التمييز في أسعار الفائدة:** كما هو الحال في قطاع الفلاحة في الجزائر حيث قامت الدولة بتخفيضات في نسبة أو معدل الفائدة لتشجيع هذا النشاط.[3]

و هناك ادوات اخرى للسياسة النقدية نذكر:

– **الإقناع ألأدبي:** هو أداة يحاول من خلالها المصرف المركزي إقناع المصارف التجارية بإتباعها لسياسة معينة دون حاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط

[1] د. صالح مفتاح، **مرجع سابق**، ص 156.

[2] خيابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2008 م، ص 204.

[3] رحيم حسن، **مرجع سابق**، ص 196.

التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون التمويل ،لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت الكثير من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة الحديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة[1].

2-اصدار التعليمات والتوجيهات: تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشرة السياسة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية، كتحديد حجم الائتمان الممنوح، أو نوعه أو كيفية استخدامه، ومن هذا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب مما يمكنه من رقابة مباشرة ومضمونة عن السياسة الائتمانية المنفذة، فمثلا قد يصدر البنك تعليمات بشراء سندات حكومية أو توجيه جزء من أصول البنوك التجارية الى الاستثمارات الطويلة او المتوسطة الآجل. [2]

المبحث الثالث : السياسة النقدية ومشكلة التضخم

المطلب الأول: السياسة النقدية وأثرها على التضخم

تساعد أدوات السياسة النقدية السابق ذكرها البنك المركزي في التأثير على حجم التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك التجارية للأفراد والمؤسسات المختلفة عن طريق التأثير في الاحتياطات النقدية الفائضة لدى هذه البنوك وبالتالي فإن التأثير النهائي سيكون على حجم كمية النقود المعروضة في الاقتصاد الوطني. لذا فإن هذه الأدوات أو الوسائل تعرف بالأدوات الكمية للسياسة النقدية بالإضافة إلى ذلك توجد وسائل غير كمية تعرف بوسائل الرقابة النقدية النوعية التي لا تعمل عن طريق الاحتياطات النقدية المصرفية، ولا ينصب أثرها على كمية النقد والائتمان في الاقتصاد، وإنما على وجهة الائتمان ونوعه بالنسبة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، فبصرف النظر عما إذا كانت لدى البنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة أم لا، فإن الوسائل النوعية هذه تضع قيودا محدودة على المقترضين بفرض شروط تتضمنها القروض التي تمنحها البنوك إلى مقترضين معينين وفي قطاعات اقتصادية معينة بما يتفق مع الأهداف المحددة للسياسة الاقتصادية القائمة على ذلك، مثلا وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي والعقاري وتشجيع الائتمان لأغراض الزراعة والصناعة وذلك لمنحها بعض التسهيلات كتخفيض أسعار الفائدة على

[1] بن عزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2017، ص130.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **الاصلاح النقدي**، دار الفكر الجزائر، 1993 م ن ص 39.

القروض الممنوحة لمؤسسات هذه القطاعات.

ومن الواضح أن هذه الوسائل تكون مفيدة جدا في الأقطار النامية حيث تتضاءل فعالية الرقابة الكمية العامة وتزداد أهمية قطاعات التنمية المختلفة كالصناعة والزراعة، لذلك يمكن إستعمال وسائل الرقابة النوعية أولا للحد من القروض التي لا تخدم عملية التنمية كالقروض الاستهلاكية وثانيا لتوجيه الائتمان المصرفي نحو القطاعات التنموية المهمة كالقطاعات الزراعية والصناعية بمنحها قروضا ائتمانية يبدأ بعدها السداد، وإطالة فترة السداد مما يشجع على تدفق الائتمان نحو القطاعات المهمة أكثر من غيرها.[1]

المطلب الثاني: استقلالية البنك المركزي واستهداف التضخم

لقد عرفت قضية الربط بين زيادة استقلالية البنك المركزي والقدرة على تحقيق معدل التضخم المستهدف كمرادف لاستقرار الأسعار، اهتماما كبيرا في الجانب المرتبط بتدعيم فكرة استقلالية البنك المركزي، فقد ذكر "Lindsey" أن مصلحة الدولة في استقلالية البنك المركزي ترتكز بشكل أساسي على قضية التضخم وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي في كل من الفترة القصيرة والطويلة.

ففي الفترة القصيرة يمكن الحصول على مستويات مرتفعة بشكل مؤقت من الناتج والتوظيف عن طريق زيادة المصدر من النقود، إنما في الفترة الطويلة لا يتواجد ذلك الارتباط لان تكلفة الانخفاض المؤقت في البطالة أو الزيادة المؤقتة في الناتج غالبا ما تعني تضخم مرتفع ومزمن.

فمحاولة التخفيف من معدل البطالة بسرعة على حساب الزيادة في معدل التضخم تعد من المسائل التي تخضع لتقدير صناع السياسة ونظرتهم وإدارتهم للسياسة الاقتصادية ككل، فلو كان تقدير صناع هذه السياسة أن البطالة ترتفع تكلفتها بالمقارنة بتكلفة التضخم ولن يترددوا في تحمل مخاطر اكبر للتضخم مقابل خفض معدلات البطالة، وذلك في ما لو كانوا متحكمين في وضع السياسة النقدية وكان البنك المركزي تابعا لهم، والعكس إذا كان هذا الأخير مستقلا عن السلطة السياسية وكانت له الحرية المطلقة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ويعطي لهدف الحفاظ على استقرار الأسعار أهمية وأولوية خاصة.

إنما يبقى هناك تساؤل مطروح هو: لماذا تؤدي استقلالية البنك المركزي إلى تعزيز تحكم

[1] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد**، جامعة الاسراء الاردن، 2006، ص 125-126.

البنك المركزي في استقرار الأسعار أي تحقيق والإبقاء على معدل تضخم منخفض.

ولتوضيح العلاقة الموجودة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم والإجابة على التساؤل فانه يتم ذلك من خلال جانبين:

أولا: التعارض بين السياسة النقدية والسياسة المالية

لقد لجأ أغلب الدول إلى الفصل بين السلطة النقدية والمالية، لتكون السياسة النقدية مصححة للآثار الاقتصادية للسياسة المالية وصمام الأمان ضد مخاطر التضخم. فالبنك المركزي "السلطة النقدية" بتحكمه حجم البنكنوت المتداول وحجم الائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي أي حجم النقود الإجمالية المتداولة في الاقتصاد وبما لها من أدوات "من سعر صرف وسعر فائدة" تستطيع أن تؤثر على الطلب الكلي ليوازن ويعوض الآثار التضخمية لعجز الموازنة.

كما أنها بتدقيقها عند إقراض الحكومة ترغم السلطة المالية عن حسن تحصيل الإرادات العامة وعلى الحد من الإسراف في الإنفاق على الأوجه الغير ضرورية أو المشروعات الغير مجدية.

ولكي يكون الفصل بين السلطة النقدية والسلطة المالية فعليا وفعالا يجب أن تتوفر أربعة شروط على الأقل:

- أن يكون البنك المركزي مسؤولا عن وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومستقلة عن الحكومة المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة المالية.
- أن يكون محافظ البنك المركزي قويا لا يخضع لطلبات الحكومة لإصدار البنكنوت أو في الإقراض من البنك المركزي لإخفاء عجز في الموازنة.
- أن يمنح البنك المركزي السلطات اللازمة لتنفيذ السياسة النقدية وأن يتحمل في المقابل مسؤولياتها السياسية والدستورية.
- أن يتم التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية من خلال مجلس أعلى للسياسة الاقتصادية.

ثانيا: التعارض بين السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف

وهذا في حالة قيام الحكومة (التي يمنحها القانون في معظم دول العالم الحق في تحديد سياسة سعر الصرف) بتحديد أهداف لسعر الصرف تتعارض مع أهداف السياسة النقدية التي يضعها البنك المركزي لتحقيق استقرار الأسعار نتيجة لعدم استقلال أدوات سعر الصرف

والمعروض النقدي.[1]

المطلب الثالث: العلاقة بين حرية الحكومة في وضع السياسة النقدية ومعدل التضخم

أشرنا فيما سبق إلى أن دور السياسة النقدية كأحد الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية على المستوى الكلي، لم يتبلور إلا ابتداء من الثلاثينات هذا القرن، وبدأ يتبلور معها دور البنوك المركزية، كمدير لهذه السياسة النقدية، في تحديد المستوى الكلي للنشاط الاقتصادي، وسعى الحكومة من ثم إلى السيطرة على هذه البنوك لتوجيه السياسة النقدية بما يحقق أهداف سياستها المالية والاقتصادية بصفة عامة، الأمر الذي وصل إلى حد تأميم البنوك المركزية التي كانت مملوكة ملكية خاصة في ذلك الوقت.

وبعد أن أصبح النظام النقدي في كافة الاقتصاديات الحديثة مؤسسا على النقود الورقية، التي تكون مع نقود الودائع حجم الرصيد النقدي في الاقتصاد القومي، لم يعد هناك أساس موضوعي يحكم عملية خلق النقود، كما كان الوضع بالنسبة للذهب في الماضي. ومن ثم زادت المسؤولية الملقاة على عاتق السياسة النقدية باعتبارها الأداة المسؤولة عن التحكم في العرض النقدي على نحو يحقق أهداف الاقتصاد الكلي، وزادت معها – بالتالي – أهمية الدور الذي يلعبه البنك المركزي باعتباره المؤسسة المسؤولة عن إدارة هذه السياسة، وأصبحت السلطات السياسية تتمتع بحرية كبيرة في تحديد حجم الرصيد النقدي، من خلال سيطرتها على البنوك المركزية وإجبارها على تنفيذ السياسة النقدية التي تحددها لها، ومن خلال حريتها في التحكم في مكونات غطاء الإصدار ونسب هذه المكونات، وتبعا للسياسة الاقتصادية التي تتبعها والأهداف التي تبغي تحقيقها، الأمر الذي أدى إلى التوسع الكبير في الإصدار النقدي والتمويل التضخمي للإنفاق الحكومي.

ومن ثم أدى تجمع القوى التضخمية في الستينات والسبعينات في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والنامية وانهيار نظام بريتون وودز القائم على القابلية للتحويل، والتأثير المتزايد للمدرسة النقدية، وسيادة النظرة إلى التضخم باعتباره ظاهرة نقدية مرتبطة ارتباطا لازما بالسياسة النقدية القائمة على التوسع غير المنضبط في حجم العرض النقدي بسبب اضطرار البنوك المركزية

[1] سهام محمد السويدي، **استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية** ، الدار الجامعية الاسكندرية، 2000، ص 101-104.

للتوسع في الإصدار النقدي تحت ضغط السلطات السياسية، والإيمان المتزايد بمخاطر استمرار المعدلات المرتفعة للتضخم على الإنتاج والإنتاجية والعمالة والتشغيل وعلى القوة الشرائية للعملة، وعلى النمو الاقتصادي بصفة عامة، كل ذلك أدى إلى إعادة النظر في ترتيب أهداف السياسة الاقتصادية، وإعطاء الأولوية لهدف تحجيم التضخم عند اقل معدلات ممكنة وإعادة ترتيب أهداف السياسة النقدية بحيث يصبح استقرار الأسعار والحفاظ على قيمة العملة وهدفها الرئيسي، وإعادة النظر بالتالي في علاقة البنك المركزي بالسلطة السياسية، حتى يتمكن من إدارة السياسة النقدية على نحو يحقق هذا الهدف، ولو كان ذلك على حساب الأهداف الأخرى مثل خفض معدلات البطالة بصفة خاصة.

فمحاولة التخفيف من معدل البطالة بسرعة على حساب الزيادة في معدل التضخم تعتبر من المسائل التي تخضع لتقدير صناع السياسة ونظرتهم وإدارتهم للسياسة الاقتصادية ككل. فلو كان تقدير هؤلاء أن البطالة ترتفع تكلفتها بالمقارنة بتكلفة التضخم، فلن يترددوا في تحمل مخاطر اكبر للتضخم مقابل خفض معدلات البطالة، وذلك في ما لو كانوا هم المتحكمين في وضع السياسة النقدية وكان البنك المركزي تابعا لهم، عكس الحال في ما لو كان هذا الأخير مستقلا عن السلطة السياسية وكانت له الحرية المطلقة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ويعطى لهدف الحفاظ على استقرار الأسعار الأولوية على ما عداه من الأهداف.

كذلك تؤثر علاقات الاقتصاد السياسي على السياسة النقدية، وغيرها من السياسات حفظ التوازن على المستوى الاقتصادي الكلي، وذلك بطرق أخرى غير مجرد التكلفة التي يقدرها صناع هذه السياسات، بمختلف تياراتهم، لكل من التضخم والبطالة، وللمخاطر التي يستعدون لتحملها في محاولة تحسين الوضع الاقتصادي. فهناك أيضا ما يمكن تسميته بالدورة السياسية للنشاط الاقتصادي والتي يرجع أساسها إلى ما لوحظ من تأثر نتائج الانتخابات بالوضع الاقتصادي القائم قبل وأثناء إجرائها مباشرة. فكلما كان معدل البطالة أقل والوضع الاقتصادي في تحسن في الفترة السابقة على تاريخ الانتخابات، كلما كان المناخ السياسي أكثر ملائمة لإعادة انتخاب الحكومة الموجودة في السلطة.

ومن ثم يشكل ذلك حافزا لصناع السياسة الموجودين في السلطة، والساعين لكسب الانتخابات وتوجيه نتائجها وجهة معينة، إلى استخدام سياسات التوازن، نقدية أو مالية، بهدف إحداث رواج اقتصادي قبل تاريخ الانتخابات ، حتى ولو كان رواجا قصير المدى، فالمهم أن

يستمر هذا الرواج لحين نجاحهم في الانتخابات.

وبناءا على ما سبق فان إساءة الحكومات لاستخدام أدوات السياسة النقدية، من خلال سيطرتها على البنوك المركزية وإجبارها على التوسع في الإصدار النقدي وفي منح الائتمان لتمويل عجز الميزانية والتوسع في الإنفاق العام، كانت من أهم الأسباب التي دفعت بمعدلات التضخم إلى الأعلى، الأمر الذي يحتم – إذا ما أريد تحجيم هذا التضخم عند معدلات منخفضة – نزع هذه الأداة عن يد السلطة السياسية، وتركيزها في يد البنك المركزي، بشرط حمايته تمام من إمكانية ممارسة أية ضغوط سياسية عليه، أي بشرط منحه الاستقلالية.[1]

[1] محمد دويدار و اسامة الفولي ، **مبادئ الاقتصاد النقدي** ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية، 2003، ص 279.

خلاصة الفصل:

يعتبر البنك المركزي هو المسؤول المباشر عن تصميم السياسة النقدية وتنفيذها عند حصوله على استقلاله وعدم خضوعه للاعتبارات أو التدخلات السياسية، إذ أن استقلالية البنك المركزي تعني حريته في رسم وتنفيذ السياسة النقدية، من خلال تحديد الأهداف واختيار الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف على أن تكون قرارات البنك المركزي متسقة إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

الفصـل الثانـي

أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية "واقع بنك الجزائر"

تمهيد:

كما هو الحال في البنوك المركزية في العالم، فقد أصبح تحقيق الاستقرار يعتلي سلم أولويات السياسة النقدية للبنك المركزي الجزائري في المرحلة الحالية ، ونقصد بالاستقرار النقدي هنا، استقرار المستوي العام للأسعار، واستقرار سعر صرف الدينار وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم، فالاستقرار النقدي يعتبر احد أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية، وهذه الاستثمارات هي المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي، وبهذا يكون الدور الذي يلعبه البنك المركزي في النمو الاقتصادي دورا غير مباشر، وللوصول إلى الأهداف السالفة الذكر وحتى يكون البنك المركزي فعالا في تنفيذه للسياسة النقدية لابد من توافر قدر من الاستقلالية ولهذا سنحاول في هذا الفصل إيجاد تأثير استقلالية البنك المركزي على سير السياسة النقدية وكيف تؤثر عليها من خلال تناول مبحثين:

- المبحث الأول: وضعية السياسة النقدية في الجزائر
- المبحث الثاني: تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر

المبحث الاول : وضعية السياسة النقدية في الجزائر

المطلب الاول : التحديات التي تواجهها السياسة النقدية في الجزائر :

لقد ميز فائض السيولة الظرف الإقتصادي الكلي منذ سنة 2000 وسيستمر هذا الوضع بالتأكيد نظرا لأن الإختلالات الهيكلية المسببة لهذه الظاهرة لا يمكن معالجتها على المدى القصير، وهنا تبرز أهمية السياسة النقدية في المساهمة في علاج هذه الإختلالات حيث أن السياسة النقدية في الجزائر اليوم تجد نفسها أمام مجموعة من التحديات يصعب التعامل معها :

- موارد مالية فائضة ومعطلة.
- عدم تنوع الاقتصاد مما أدى إلى تدهور في النشاط الإقتصادي وبطالة مرتفعة.
- إنخفاض في الإستثمارات الإنتاجية والذي نجد سببه هو ضعف البيئة المصرفية والمالية وعدم وجود الإئتمان اللازم لذلك بالإضافة إلى أن السياسة النقدية غير متناسقة مع بقية السياسات الإقتصادية الأخرى.
- عودة الضغوط التضخمية للإقتصاد.

وعليه على أصحاب القرار إجراء العديد من الإصلاحات والإجراءات للرفع من كفاءة السياسة النقدية للمساهمة في تغيير الوضع القائم، حيث يجب إعادة السياسة النقدية إلى مسارها الأصلي والذي يركز على المراقبة و الإشراف وتوجيه الإقتصاد الوطني، وذلك من خلال أدواتها المباشرة وغير المباشرة بشكل رئيسي والمتمثلة في (سعر البنك ونسبة الإحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة)، ويتم رفع وتعزيز كفاءة هذه الأدوات من خلال رفع فاعلية البنوك التجارية وذلك من خلال وضع سياسة إئتمانية محددة والترويج لها للوصول إلى الأهداف المنشودة.

من جهة أخرى على بنك الجزائر الإهتمام وتفعيل بعض الأدوات المباشرة للسياسة النقدية مثل سياسة الإقناع الأدبي من أجل تخصيص الإئتمان نحو قطاعات إقتصادية معينة كالمشاريع الإستثمارية في مجال الزراعة والصناعة التحويلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، يمكن أيضا للبنك التمييز بين القطاعات في حصولها على القروض من خلال سعر الفائدة أو فترة التسديد حيث يمس بهذا الإجراء المشاريع التي يمكن أن تساهم في توظيف اليد العاملة وتنويع الإنتاج.

إن مهمة بنك الجزائر في الإشراف على النظام المالي تجعل منه المسؤول الأول على تأخر هذا الأخير فالتخلف الكبير في هذا النظام في الجزائر و عدم إستقراره يتطلب من مسؤولي النقد في

الجزائر البحث عن شتى الطرق لإحداث ظاهرة التعمق النقدي، حيث تعتبر هذه الظاهرة في الجزائر غير معبرة، فإذا ماقيست بنسبة الإئتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو بنسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نجد أن هناك لبس كبير في تفسير معنى هذه النسبة نظرا للخلل الهيكلي في القروض الممنوحة ومن جهة أخرى الخلل في الناتج المحلي الإجمالي، وظيفة البنك المركزي في هذه الحالة هو العمل على تفعيل السياسة النقدية بكل أدواتها لتكون في خدمة الإقتصاد.

ان حجم ونوع القروض التي يقدمها النظام المصرفي يوضح حجم المشكلة حيث أن متابعة وتحليل وضعية هذه الأخيرة يمكن من معرفة واقع الجانب الحقيقي للإقتصاد، و يظهر الخلل الكبير في الوضعية، فالقروض المتوسطة وطويلة الأجل التي تعتبر في الغالب هي قروض الإستثمارات الإنتاجية لم تتجاوز في فترة الدراسة 54% من إجمالي القروض كما أن زيادة هذه القروض يمثل القروض الرهينة وأيضا في القروض الإستهلاكية للأسر (تمويل السلع الدائمة) بمعنى أن هناك تمويل لجانب الطلب في الإقتصاد وليس جانب العرض. من جهة أخرى فإن القروض قصيرة الأجل وصلت في بعض السنوات إلى 56% من إجمالي القروض، وهذا ما يعبر عن ضعف في السياسة النقدية عن إبتكار قنوات لتوزيع الموارد المتاحة على كل قطاعات الإقتصاد وبطريقة منتجة.

يعتبر هذا الخلل من أسباب ضعف كفاءة السياسة النقدية التي تشرف على النظام المصرفي، حيث لا تزال نوعية وتعزيز الوساطة المصرفية تشكل مصدر قلق رئيسي للمؤسسات. فالموارد المالية المجمعة لدى الجهاز المصرفي تقريبا تعادل الضعف في أغلب السنوات ويعبر ذلك على الإفراط الكبير في السيولة، كما أن جانب الإستخدامات يعبر على عدم إستغلال هذه الموارد و يمكن طرح الإنشغال حول التناقص التدريجي لقيمة هذه الموارد مع مرور الوقت، حيث أن هذه مشكلة أخرى تتعلق بالسياسة النقدية المتبعة، إذ يجب العمل على وضع السياسة التي تساهم في جمع الموارد وفي نفس الوقت إستخدام هذه الموارد وحمايتها من الضياع[1].

[1] . Rapports , 2003 , Evolution économique et monétaire en Algérie , Bank of Alegria بتصرف

المطلب الثاني : إصلاح السياسة النقدية في الجزائر

تنص مبادئ القانون 90-10 و03-11 على أن أهداف السياسة النقدية تنحصر في إستقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع الإستعمال التام للموارد ونمو سريع للإقتصاد. وبالرجوع إلى التقرير السنوي لبنك الجزائر حول الوضعية النقدية والتضخم لسنتي 2000 و 2001 (تاريخ بداية تكوين الإحتياطيات الأجنبية) يتضح أن البنك لم يأخذ سوى هدف إستقرار الأسعار بعين الإعتبار، إضافة إلى ذلك جاء في التقرير السنوي لسنة 2003 ما يلي : "إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على إستقرارية الأسعار بإعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الإستهلاك".

ويطرح هذا التناقض في أهداف السياسة النقدية ودور بنك الجزائر -بصفته المخول الوحيد بتحديد وتنفيذ السياسة النقدية- التساؤل حول الفائدة من معدل تضخم منخفض أو مستهدف (إبتداء من سنة 2003 الهدف ألا يزيد المعدل عن 3%) ومعدل بطالة مرتفع جدا يقارب 12% في بعض السنوات فمثلا كان معدل البطالة للسنوات : 2005، 2006، 2007 على التوالي : 15,3%، 12,3%، 11,8% .

يمكن القول أن هذا التحول في سياسة بنك الجزائر جاء كرد فعل لتكوين سيولة نقدية مفرطة إبتداء من سنة 2001، فتراكم الموجودات الأجنبية وضع البنك أمام وضعية صعبة نظرا لغياب إستراتيجية وطنية شاملة، فمن جهة ألزم القانون 90-10 بنك الجزائر بتحديد وتنفيذ السياسة النقدية وضمان الإستخدام التام للموارد والنمو السريع للإقتصاد، ومن جهة أخرى تحديد هدف وحيد للسياسة النقدية في ظرف يتطلب مشاركة جميع الأطراف لإستغلال فائض السيولة وتحويله لتمويل القطاع الحقيقي والتخفيف من مشكلة البطالة.

ومن أجل إحتواء فائض السيولة بالكامل والحد من الآثار السلبية على التضخم، كثف بنك الجزائر ابتداءا مند 2006 ثلاث وسائل للسياسة النقدية والتي تتمثل في سياسة إسترجاع السيولة لفترة 07 أيام و03 أشهر (وسيلتي السوق) التسهيلة الدائمة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة (أدخلت هذه الأداة سنة 2005) ثم سياسة الإحتياطي الإجباري تساهم هذه الأدوات بنسب مختلفة في إمتصاص السيولة وللتقليل من خطورة هذه الظاهرة يجب أن تسعى السلطات النقدية إلى تنويع المؤسسات المصرفية وذلك بالنهوض والإرتقاء بمستوى الخدمات التي تقدم للجمهور و رفع

كفاءة البنوك في إدارة موجوداتها، كما أن تنويع المؤسسات يعتبر من الأركان الأساسية لكفاءة النظام المالي عموما و المصرفي خصوصا، كأن يتم إستحداث مؤسسات تهتم بتمويل قطاعات معينة، والهدف من ذلك إضافة إلى الإستفادة من الموارد المتاحة هو زيادة المنافسة بين البنوك، فتعدد مقدمي الخدمات المالية أمام الحاجات المتعددة و المتزايدة في الإقتصاد يمكن من إستغلال الموارد المالية أحسن إستغلال كما أن ذلك سيكون حافزا لتعدد الأنشطة الإقتصادية.

بالتوازي مع تنويع القاعدة المصرفية و توسيعها على السلطات النقدية تطوير عملية الرقابة المصرفية و صولا إلى تطبيق أهم المعايير الدولية و على رأسها معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية و لعل تطوير هذا الجانب يعد من أهم نواحي الإصلاح إذ أن وجود رقابة مالية على عمل البنوك التجارية و المؤسسات المالية الأخرى، من شأنه أن يؤذي إلى تفعيل أداء السياسة النقدية بهدف الوصول إلى بيئة مالية منسجمة و مواكبة للمعايير الدولية و قبل كل شيء بيئة تساهم في التنمية.

و يظهر أن السياسة النقدية في مفترق الطرق، كما أن هناك تناقضا في أهدافها، فمن جهة يستهدف بنك الجزائر بسياسته تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار عبر التحكم في نمو الكتلة النقدية، وتقنياته في سحب السيولة، بينما نجد أن أسباب التوسع النقدي تختلف كليا عن أسباب التضخم، فكما سبق أسباب التوسع النقدي وكذا فائض السيولة في الجزائر ترجع إلى الأثر الكبير الذي تمارسه صافي الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر على أن الخزينة بوضعها الحالي تعتبر من أهم مصادر السيولة.

من جهة أخرى فإن أسباب التضخم في الإقتصاد الجزائري ليست نقدية بالكامل، فالعوامل النقدية تعتبر هامشية في هذا المجال، وكما سبق في توضيح أسباب التضخم والذي ينشأ لسببين رئيسيين هما :

– تضخم أسعار الواردات الغذائية وهو تضخم مستورد ؛ – الإنفاق الحكومي الكبير في دعم المواد الأساسية

يقيد هذا الوضع السياسة النقدية ولا يكون هناك أثر واضح لهذه الأخيرة فكل من مشكلة الفائض في السيولة وكذا التضخم ناتجة عن إختلالات عميقة في هيكل الإقتصاد الوطني، ففائض السيولة ناتج عن ضخامة إيرادات الصادرات من المحروقات نتيجة إرتفاع أسعارها في

السوق العالمية، أي أن مصدر الدخل الوحيد هو سبب مشكلة السيولة ومن جهة أخرى عدم القدرة على إستثمار هذه الموارد النقدية محليا يساهم في تعطيل وتراكم هذه السيولة من جهة أخرى فإن التضخم المستورد يعبر على مدى التبعية للخارج وضعف الإقتصاد الوطني على تلبية إحتياجاته من السلع الأساسية، هذا الخلل الإنتاجي هو سبب المشكلة النقدية.

ومن ثم يجب أن تستهدف السياسة النقدية نمو وتنويع الناتج مع الإستمرار في مواجهة التضخم بالإدوات الموجودة. ويكون ذلك بتحفيز المؤسسات المالية والمصرفية بالتوجه نحو السوق لمساندة السياسة النقدية بتوفير الإئتمان والتمويل المصرفي الذي تقتضيه حالة إستهداف الناتج لإزالة بعض مظاهر الركود في النشاط الخاص.

الخلاصة : يتضح من خلال هذا البحث أن الوضعية النقدية في الجزائر غاية في التعقيد، فبالرغم من وضوح أهداف السياسة النقدية كما أقرها قانون النقد و القرض و التعديلات اللاحقة عليه، فإنه لايمكن للسياسة النقدية تجاهل أمور أخرى ذات علاقة بهذه الأهداف فظاهرة فائض السيولة الهيكلي الذي ميز الإقتصاد الوطني خلال الفترة المدروسة، ينبىء بحدوث ضغوط تضخمية تهدد الإستقرار الإقتصادي حيث لا يمكن للسياسة النقدية كما هي مقيدة بأهدافها مسايرة هذا الوضع، ففائض السيولة في حد ذاته مشكلة تتطلب من السياسة النقدية الإهتمام بها أكثر و إن كان عزل أثار هذا الفائض النقدي الضخم على بقية قطاعات الإقتصاد لن يدوم إلى مالا نهاية، نظرا لأن أسباب هذا الفائض متعلقة بالخلل الهيكلي للإقتصاد ككل و المتمثل في الإعتماد على قطاع واحد و هو المحروقات فريع النفط الذي يتم تنقيده هو السبب الرئيسي في فائض السيولة، من جهة أخرى فإن إستمرار أحادية الإقتصاد سيزيد من تعقيد مشكلة التضخم فعدم الإنتاج و الإعتماد المفرط على الخارج من أهم الأسباب الرئيسية للتضخم في الجزائر، و منه فإنه من غير المعقول التعويل على السياسة النقدية في كل هذا و المطلوب هو التنسيق بينها و بقية السياسات الإقتصادية الأخرى و خاصة السياسة المالية من أجل تنويع الإقتصاد و تقليل التبعية للخارج سواءا في مجال التصدير أو الاستيراد[1] .

[1] لجنة افاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر ، مشروع تقرير لدى المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، الدورة العامة العادية السادسة و العشرون ، جويلية 2005 .

المبحث الثاني: أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر.

المطلب الأول: واقع استقلالية بنك الجزائر حسب الامر 03-11 :

جاء القانون بعد أن لاحظت السلطات الضعف الذي لا يزال يتخبط فيه اداء الجهاز البنكي، وخاصة بعد الفضائح المتعلقة ببنك الخليفة وبنك الصناعة والتجارة الجزائري، والذي كشف على ضعف اليات الرقابة والتحكم من طرف البنك المركزي باعتباره المسئول كسلطة نقدية وربما تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي كان واضحا في ذلك حينما حدد طبيعة الاصلاح باتباع الخطوات التالية:

- وضع نصوص تشريعية وتنظيمية لتأطير هذه الوظيفة: وهذا من خلال تطهير محافظ البنوك العمومية.

- إعادة تنظيم الجهاز البنكي بعد تطهيره مباشرة: وهذا حتى يتكيف مع جميع النشاطات والوظائف التي نجدها في البنوك عالميا، من خلال استراتيجية طموحة تعتمد على تكوين الموارد البشرية وادخال وسائل المعلوماتية وسياسة تسويق مصرفي اتجاه العملاء تسمح بتعبئة ادخار العائلات وتوفير القروض اللازمة لتمويل الاستثمارات المنتجة ، كما يتحتم على الجهاز البنكي التوجه الى التخصص واضفاء التنافسية، من خلال مختلف المنتجات المالية التي يطرحها في السوق لتلبية كل الاحتياجات التمويلية للاقتصاد، وهذا ما يعني فتح المجال للمشاركة الخاصة سواء الوطنية او الاجنبية.

- إعادة تنظيم النظام البنكي بالاستناد على نواة صلبة من البنوك العمومية المطهرة ماليا والعصرية: ذلك انها ستتحمل عبأ اعادة الهيكلة الاقتصادية والصناعية للمشاركة في اعادة انطلاق الاقتصاد الوطني.

- أهمية ايجاد بورصة للقيم باعتبارها مرحلة مالية مهمة في مواكبة اعادة البناء الاقتصادي: اذ ان البلد الذي هو في حاجة كبيرة الى اموال للتنمية الاقتصادية يصبح لوجود مؤسسات فيه، مثل البورصة والسوق المالية اهمية بالغة في استيعاب الاموال المدخرة الضرورية للاستثمارات والهياكل القاعدية الحيوية.

– العمل على وضع منتجات مالية جذابة: وهذا يسمح باحتواء الاموال المكتنزة، خاصة عند القطاع الخاص وتكثيف المجهودات اتجاه اسواق البورصات الاجنبية.

يتطلع الأمر الجديد لمجموعة من الاهداف:

* السماح للبنك المركزي باستخدام أفضل لصلاحياته: ويتم ذلك من خلال:

– الفصل بين الإدارة ومجلس النقد والقرض داخل بنك الجزائر.

– توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض.

– تقوية استقلالية اللجنة البنكية وهذا بإضافة امانة عامة.

* تكثيف التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المسائل المالية: وهذا بعد ان طرح القانون الجديد:

– إثراء محتوى وشروط المناقصات للعلاقات الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر.

– إنشاء لجنة مختلطة بين البنك ووزارة المالية لتسيير الارادات الخارجية والمديونية.

– تمويل إعادة الأعمار المرتبطة بالأحداث المأسوية داخل البلد.

– سيولة المعلومات المالية وتامين مالي أحسن للبلد.

* السماح بحماية أحسن للبنوك فيما يخص توظيف وادخار الجمهور: وهذا من خلال النقاط التالية:

– تقوية شروط ومعايير اعتماد البنوك ومسيري البنوك والجزاءات اللازمة للمخالفين.

– مضاعفة الجزاءات بالنسبة للانحرافات المتعلقة بالنشاطات البنكية.

– منح تمويل نشاطات المؤسسات العائدة لمؤسسي ومسيري البنك.

– تقوية صلاحيات جمعية البنوك والمؤسسات المالي , واعتماد قوانينها الاساسية من طرف بنك الجزائر.

– تقوية وتوضيح شروط عمل إدارة الخطر.

كما حدد القانون الجديد الشروط اللازمة لنجاح ما جاء به وهي:

– الاعتماد على التكوين والسماح للقدرات والكفاءات التي يحوزها بنك الجزائر على البروز.

– ضرورة توفر نظام معلومات فعال يستند الى عملية تحويل كفؤة سريعة ومؤمنة للمعلومات

– العمل على تمويل الاقتصاد بواسطة موارد السوق والتي تتطلب نظاما بنكيا قويا وبعيدا عن كل الضغوط.[1]

المطلب الثاني: مدى استقلالية بنك الجزائر وفق معايير الاستقلالية

إن معرفة القوانين التي حكمت تأسيس البنك الجزائري وتحديد مهامه ابتداء من القانون 62-144 المتعلق بإنشاء البنك المركزي ثم الاصلاح المالي سنة 1971، وصولا إلى القانون 86-12 ،الذي أعاد بعض صلاحيات البنك المركزي، والذي كان محدودا ولم يساير الاوضاع والدليل تعدي له بموجب القانون 88-06 الذي اعتبر خطوة في طريق الاصلاحات ثم توسيعها بموجب القانون 90-10 ، أخيرا جاء التعديل سنة 2001 والذي اختتم بالأمر 11/03 الصادر سنة 2003 والذي سيكون محل تحليلنا.

1- من حيث سلطة الحكومة في تعيين الاعضاء: تجد أن إدارة البنك يرأسها محافظ يساعده 03 نواب يعينون بموجب مرسوم رئاسي يمنعهم القانون من ممارسة أي وظيفة حكومية أو عمومية أخرى، أما مهامه فتتمثل في:

– تمثيل الدولة في الهيئات المالية الدولية والبنوك المركزية الاجنبية.

– يمضي باسم بنك الجزائر كل الاتفاقيات و الميزانيات وحسابات الميزانية.

– ينظم مصالح البنك ويجدد نشاطاته.

يعين ممثلي البنك المركزي لدى المجالس التابعة لمؤسسات أخرى يراها ذات فائدة.

– يجدد مهام وسلطات نوابه وغيرها من المهام الاخرى.

2- من حيث إدارة السياسة النقدية: يعطي قانون البنك المركزي الصلاحية الكاملة في إدارة السياسة النقدية إذ تنص المادة 35 على أن "بنك الجزائر تتعلق مهمته في مجالات النقد والقرض والصرف بإنشاء وتوفير الشروط اللازمة لتنمية سريعة للاقتصاد بحثا عن الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد. هذا فهو مكلف بضبط التداول النقدي، التسيير والمراقبة بكل الوسائل

[1] عياش قويدر و ابراهيمي عبد الله، ملنقي المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، **اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق**، جامعة الاغواط، ص61-63.

لتوزيع القرض، السهر على التسيير الجيد للالتزامات المالية قبل الخارج وضبط سوق الصرف" وهذا يوضح لنا السلطة التي أعطاها القانون للبنك في ادارة السياسة النقدية.

3- من حيث درجة تدخل الحكومة: يستشار بنك الجزائر من طرف الحكومة حول كل مشروع قانون أو نص يتعلق بالمالية والنقد. كما يمكن للبنك أن يقدم للحكومة كل اقتراح يراه إيجابيا على ميزان المدفوعات، حركات الاسعار، وضعية المالية العامة وكل ما يراه مهما لتطوير الاقتصاد. ويقوم بنك الجزائر كذلك بإعلام الحكومة بكل ما يخل بالاستقرار النقدي، ويمكنه أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية والادارات المالية أن تمده بالإحصائيات والمعلومات التي يراها ضرورية لمتابعة وفهم تطور الوضعية الاقتصادية للنقد والقرض وميزان المدفوعات والمديونية الخارجية. كما يعهد لبنك الجزائر أيضا:

- تحديد معايير عمليات القرض مع الخارج وهو من يمنح القبول عليها ما عدا عندما يتعلق الاقتراض من طرف الدولة أو لحسابها.
- القيام بتركيز كل المعلومات الضرورية لمراقبة ومتابعة الالتزامات المالية اتجاه الخارج ويبلغها إلى وزارة المالية.
- مساعدة الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية وعند الحاجة يمثلها أما المؤسسات أو في المؤتمرات الدولية.
- المشاركة في المفاوضات الدولية الخاصة بالمدفوعات والصرف والمقاصة فهو المكلف بتنفيذها بحساب الدولة ورغم ذلك فان الحكومة ممثلة في وزير المالية يمكنها أن تطرح تعديلات على ما يصدر عن مجلس النقد والقرض من قرارات مرة واحدة.

4- من حيث هدف السياسة النقدية: حسب ما نص عليه القانون في مهام مجلس النقد والقرض، للمجلس سلطات باعتباره السلطة النقدية من خلال:

- إصدار النقد كما جاء في المواد 4 و5 من نفس القانون.
- يحدد ويساير ويتابع ويقيم السياسة النقدية.
- يحدد الاهداف النقدية وقواعد الحذر للسوق النقدية.
- يضع الاداة النقدية وقواعد الحذر للسوق النقدية.
- يحدد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبطه.

– وضع قواعد الصرف وتنظيم سوق الصرف وغيرها من الاعمال.

5 – من حيث مساءلة البنك: حدد القانون نقاط عديدة لذلك فمنها ما تعلق بالسر المهني أو حال ارتكاب أخطاء جزائية.[1]

المطلب الثالث: ملامح السياسة النقدية في الجزائر في ظل القرارات المعدلة لقانون النقد والقرض

عرف قانون النقد والقرض وتعديلاته الاطار المؤسساتي للسياسة النقدية وحدد مسؤوليات بنك الجزائر، مع تبيين لأهداف ربع سنوية، وسمح اصلاح ادوات السياسة النقدية، التي ارسلت دعائم تطبيقها منذ عام 1998، بتهيئة عدة ادوات نقدية غير مباشرة لبنك الجزائر، نوجزها فيمايلي:[2]

– معدل خصم مرشد محدد وفقا للتطورات الاقتصادية الكلية وكذا تطور المؤشرات النقدية.

– أدوات السوق النقدية ممثلة في اخذ الامانات ومزادات القروض عن طريق المناقصات، وتم ادخال نظام لمزادات القروض عن طريق المناقصات ابتداء من عام 1995، كمشكل رئيسي لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية وكأداة اساسية غير مباشرة للسياسة النقدية.

– وجود نظام احتياطات اجبارية، وقد سبق التطرق الى هذه الادوات.

كما أنه تم تدعيم ادوات السياسة النقدية غير المباشرة بتقديم اداة جديدة في افريل 2002 ارتبطت منطقيا بحالة فائض السيولة وهي امتصاص السيولة عن طريق اعلان المناقصات، وقد تم امتصاص جزء كبير من فائض السيولة بمبلغ تراوح بين 100 و160 مليار دج، ومن اجل ضمان استخدام فعال لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة قام بنك الجزائر في سنة 2003 بتحسين برمجته النقدية بمجالات دورية، وقد وضع بنك الجزائر القاعدة النقدية في المقدمة كهدف وسيط للسياسة النقدية كما اعاد بنك الجزائر تنشيط اداة الاحتياطي الالزامي منذ فبراير 2001، وذلك لحمل البنوك نحو تفسير جيد للسيولة وتفادي الاثر السلبي للصدمات الخارجية على السيولة

[1] عياش قويدر وابراهيم عبد الله، مرجع سابق، ص 63–65.

[2] فاطمة الزهراء بوليفة، أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 81– 87.

المصرفية، وتم قياس معدل الاحتياطي الاجباري بناء على تطور الإحتياطات الحرة للبنوك حيث تم رفعه إلى 6.55% سنة 2003 بعد أن كان 4.25% سنة 2001 بهدف تقليص اضافي لفائض السيولة المعروضة.

وقد كان الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الاستقرار النقدي عبر استقرار الاسعار، وتم تدعيم سير السياسة النقدية بتقوية الاشراف على البنوك من طرف بنك الجزائر واللجنة المصرفية، وهذا وفقا للمعايير الدولية، ويتكفل البنك المركزي حسب الامر رقم 11/03 في 20 أوت 2003 بإدارة وتوجيه السياسة النقدية، وقد حدد الامر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض بشكل واضح الاطار القانوني للسياسة النقدية، وحدد سلطة مجلس النقد كسلطة نقدية ومسؤولية بنك الجزائر في ادارة وتوجيه السياسة النقدية، ويخول مجلس النقد والقرض حسب المادة 60 اصدار النقد، كما يحدد مقاييس وشروط عمليات بنك الجزائر ويحدد السياسة النقدية ويشرف عليها وكذا متابعتها وتقييمها خاصة ما يتعلق بالمجاميع النقدية وحجم القروض كما يحدد قواعد الرقابة في السوق النقدية ويسير وسائل الدفع وسلامتها ويحدد المقاييس والنسب المالية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك وحسب المادة 35 من الامر 11/03 تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والصرف بتوفير افضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، لذلك يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب توزيع القروض وضبط سوق الصرف.

في سنة 2004 اخذ مجلس النقد والقرض هدف التضخم 3 % على المدى المتوسط وعلى حساب تطور المجاميع النقدية والقرض وحدد نمو الكتلة النقدية بين 14 % و15 % والهدف النهائي للسياسة النقدية هو الاستقرار النقدي عن طريق استقرار الاسعار فخلال سنوات 2001-2004 حددت القاعدة النقدية كهدف وسيط للسياسة النقدية تدعم باستقرار المضاعف النقدي، هذا الهدف الوسيط اخذ بالمجاميع الداخلية الصافية لبنك الجزائر خلال الفترة 1994-1998 كما دعمت الادوات الغير مباشرة للسياسة النقدية في افريل 2002 بإدخال اداة جديدة بالتزامن مع سباق فائض السيولة هي الاعلان عن المناقصات، ويتدخل بنك الجزائر في السوق النقدي لرفع مبالغ سحب السيولة، استخدم كذلك اداة الاحتياطات الاجبارية سنة 2002 مثل سنة 2001 ويغير هذا المعدل حسب تطور الاحتياطات الحرة للبنوك، كما استخدمت سنة 2003 وتم تفعيلها

سنة 2004 لان مجلس النقد والقرض حدد قواعد و أطر الاحتياط الاجباري واصبح هذا المعدل 6.05 % في ماي 2004 والهدف من هذه الاداة هو تنظيم سيولة بنكية، اما عمليات السوق المفتوحة لم تستخدم بعد سنة 2002 في السوق النقدي ولم يتم استخدام بقية الادوات الاخرى (الامانات ومزادات القروض بالمناقصة) حتى سنة 2005.

أما بالنسبة لإعادة الخصم فانه يعتبر الاسلوب الاكثر استخداما في الجزائر لإعادة تمويل البنوك والوسيلة الاكثر اهمية لتدخل البنك المركزي الجزائري لإدارة السياسة النقدية، خاصة ان ذلك يسمح بالسير في توافق مع احد اهداف السلطة النقدية الذي يهدف الى الحد من اللجوء الى الاصدار النقدي، وتشرح النصوص القانونية المتعلقة بالنقد والقرض لعام 1990 المواضيع التي تتم عليها عملية اعادة الخصم في النقاط الاتية :

– سندات تجارية مضمونة من قبل الجزائر او من الخارج تتعلق بعمليات تبادل حقيقي لسلع وخدمات.

– سندات قرض قصيرة الاجل لمدة اقصاها 06 أشهر ويمكن تجديد هذه العملية على ألا تتعدى مجموع مهلة المساعدة التي يسددها البنك المركزي 12 شهرا.

– سندات قرض متوسطة الاجل لمدة أقصاها 06 أشهر ويمكن تجديد هذه العملية في مدة لا تتجاوز 03 سنوات.

– سندات عمومية لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها 03 أشهر.

لكن يبقى تحسن الوضعية المالية الخارجية بالجزائر بسبب ارتفاع اسعار المحروقات، ففائض الرصيد الخارجي تجاوز 13.05 % من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2003 ليصل الى 15.05 % سنة 2004 وأصبحت الإحتياطات الاجمالية 37.05 مليار دولار (ما يعادل سنتين من الاستيراد) نهاية سبتمبر 2004 وانخفض التضخم من 04 % سنة 2003 إلى 3.05 % سنة 2004.

هذا بالنسبة لمجهودات مجلس النقد والقرض وكذلك البنك المركزي من خلال استخدام السياسة النقدية لتحقيق نتائج ايجابية على القطاع المالي لتحسين معدل النمو الاقتصادي وكذا كبح جماح التضخم.

إن فعالية الاداء النقدي بالجزائر تتأسس بصفة خاصة على مدى مقدرة الجهاز المصرفي على تعبئة اكبر معدل من المدخرات والودائع بحيث يصبح حجم النقود خارج القدرة المصرفية منخفضا الى ادنى حد ممكن، لتحقيق بذلك النقود قيمة تنافسية بالإضافة الى خلق مصداقية اتجاه السلطة النقدية، إلا ان هذا يكتنفه مجموعة من التحديات والعوائق من بينها:

– شدة حساسية الاقتصاد الجزائري وسياسته النقدية بالتغيرات التي تحدث على مستوى السوق النفطي، وكذا الاضطرابات التي قد تعرفها عملة التسديد النفطية (الدولار الامريكي)، إذ ينجز عن ذلك دائرية بين الوضع الخارجي للجزائر والخزينة العمومية التي تجد ملاذها في الجهاز النقدي الشيء الذي قد يكون له تأثير سيء على مسار السياسة النقدية في الجزائر، كما أنه في ظل اعتماد الجزائر على منتج واحد بصفة مرتفعة (وهي لا تتحكم في سوقه)، سينتج عنه عدم فعالية تخفيض قيمة العملة باعتباره اجراء يحسن من الوضع الخارجي.

– ضعف الوساطة المالية المتعلقة بالقروض الطويلة الاجل، والمتمثلة اساسا في السوق المالي ذا النشأة الحديثة، إذ تم احداثها بموجب المرسوم التشريعي 10/39 الذي نص على ثلاثة انواع من الهيئات لضمان حماية المستثمرين من جهة، وحسن اداء السوق وشفافيته من جهة اخرى:

* (COSOB) لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة: وظيفتها تنظيم وتسيير دوران صفقات القيم المنقولة.
* (SGBV) مؤسسة تسيير بورصة القيم.
* (IOB) وسطاء العمليات في البورصة.

الا انه في نهاية 2000 نجد السوق المالي يسجل مجموعة قليلة من المنتجات المالية تتمثل في الاتي:

* دخول اول منتج متمثلا في القروض المصدرة من طرف سوناطراك.
* دخول ERIAD setif الى البورصة.
* دخول SAIDAL الى البورصة.
* دخول الأوراسي الى البورصة.

وهذا ما يرجع الى ضعف القدرة على الخروج من اقتصاد الاستدانة الذي ينقل كاهل البنوك الى اقتصاد الاسواق المالية الذي يتماشى واقتصاد السوق المتوجه اليه في اطار تحول الاقتصاد الجزائري، اضافة الى عدم بلوغ درجة تحقيق الشفافية الاقتصادية في اطار هشاشة الاقتصاد الجزائري ذي القطاع الانتاجي الضعيف، وعدم نضج القطاع الخاص.

– ضعف التعامل مع البنوك الخاصة في الجزائر مما يفسر بقلة الثقة في القطاع البنكي المخوصص، أو قلة التعامل المصرفي كلية لتبقى العلاقة التاريخية بين القطاع العام العيني والقطاع العام النقدي تلعب دورها في الوساطة المالية.

كما ان القروض الموجهة للاقتصاد يمكنها ان تثبت مكانة القطاع المصرفي العمومي في العملية التمويلية وكذا مكانة القطاع الاقتصادي العمومي في الاستفادة من التمويل المصرفي، كما يلاحظ ضعف تمويل القطاع المصرفي الخاص للقطاع الاقتصادي العمومي ان لم ينعدم، ونفس الملاحظة تصدق على القطاع الخاص اذ ان القروض الموجهة للقطاع الخاص من طرف البنوك الخاصة كانت في سنة 2000 عند مستوى 9.05 % من مجموع القروض الموجهة للقطاع الخاص لترتفع بذلك حصة البنوك الخاصة بالنسبة لمجموع العروض الموزعة لتسجل خلال تلك السنة 14.03 % كما نلاحظ سيطرة واضحة للبنوك العمومية على عملية التمويل.

وبالاطلاع على هيكلة الجهاز المصرفي نجدها تحتوي على عدد لا باس به من البنوك الخاصة إلا ان انتشارها يعد ضعيفا مقارنة بالقطاع العمومي، وهذا قد يكون سببا لضعف تعاملات القطاع المصرفي الخاص إذ نجد أن القطاع المصرفي الخاص لا يشكل سوى 4.08 % من مجموع الشبكة المصرفية على مستوى التراب الوطني بمعنى سيطرة القطاع العمومي المصرفي (وهذا قبل ان يحل بنك الخليفة الذي كان يمثل 2.01 % بوكالات/فروع عددها 24) على النظام المصرفي بالجزائر.

– ضعف التعامل بالنقد الالكتروني، وهذا قد يعمل على ارتفاع التعامل بالورق النقدي مما سيكون له تأثير على عدم سيطرة الجهاز المصرفي على كتلة النقدية حيث يقتصر التعامل في الجزائر على بطاقات السحب التي دخلت في نظام الدفع الجزائري في 1989.

المطلب الرابع: تطور اهم المؤشرات المستهدفة من قبل السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 -2014

سعت السلطة النقدية في الجزائر في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي الى تحقيق حالة الاستقرار، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي خلال الفترة 2000-2014 على النحو التالي:[1]

اولا: هدف استقرار الاسعار

منح بنك الجزائر اولوية كبيرة لهذا الهدف خاصة خلال الفترة 2000-2011 التي طبقت فيها السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية عرفت ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم وتذبذب في معدلات النمو الاقتصادي ، وجاءت خلاصة التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2003 كمايلي: ان الهدف الاساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محدد لمؤشر اسعار الاستهلاك، وقد أعيدت صياغة هذه الخلاصة في التقرير الاخير كما يلي: ان الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الحفاظ على الاستقرار من خلال استقرارية الاسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر اسعار الاستهلاك.

إضافة الى ذلك تعطي الاحكام التشريعية الجديدة لأوت 2010 الامر رقم 10-04 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، إرساءاً قانونيا لاستقرار الاسعار كهدف صريح للسياسة النقدية ، ويشكل هنا اصلاحا هاما لإطار السياسة النقدية مبرزا ضرورة استهداف التضخم.

تنص المادة 35 من هذا القانون على ما يلي :

تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الاسعار باعتباره هدفا من اهداف السياسة النقدية وفي توفير افضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي.

[1]- يمينة شبيرة، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 – دراسة حالة الجزائر –**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2016/2015، ص ص 99-107.

لهذا الغرض فان بنك الجزائر يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب، بكل الوسائل توزيع القرض وتنظيم السيولة ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام البنكي وصلابته.

كان يهدف التنبؤ بمعدل التضخم ومراقبته من طرف بنك الجزائر منذ 2009 على المدى القصير اي تنبؤ شهري لتطوراته على افاق سنة واحدة، موازاة مع ذلك عمق بنك الجزائر تحليل محددات التضخم تدعيما لوضع نموذج تنبؤ بالتضخم على 24 شهرا ابتداءا من سنة 2012.

بناءا على الاشارات المتعلقة بتوجه التضخم التي اصبحت تحدد وتتابع بصفة صارمة، يسهر بنك الجزائر من خلال الإدارة المرنة للسياسة النقدية على استقرار الأسعار الذي أسس كهدف صريح منذ 2010 وهو هدف كان متبع من قبل في إطار الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية.

ولمعرفة مدى تحقيق هذا الهدف من طرف بنك الجزائر نستعين بالجدول التالي الذي يبين تطور معدلات التضخم.

الجدول رقم(01): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2014.

الوحدة: (نسبة مئوية %)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التضخم %	0.6	4.3	1.43	4.26	3.97	1.38	2.31	3.68
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
التضخم %	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26	0.6	

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر ،نوفمبر ، 2014 ، ص 179.

الشكل رقم (01): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2014.

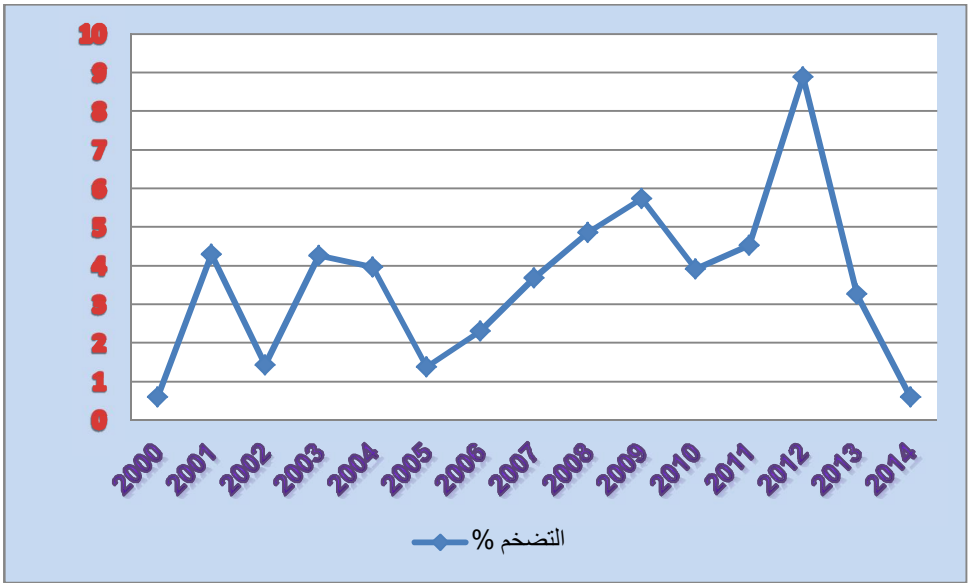

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (01).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) و الشكل رقم (1) ان معدل التضخم 0.6 % في سنة 2000، وفي سنة 2001 عاد إلى الارتفاع حيث بلغ نسبة 4.2 % وذلك بسبب نمو الكتلة النقدية، نتيجة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004)، ثم انخفض سنة 2002 ب 1.43 %، وارتفع ب 4.26 % سنة 2003، وعرف معدل التضخم بين سنة 2004 و2007 انخفاضا نسبيا مقارنة بالسنوات السابقة، حيث كان معدل التضخم في سنة 2004 (3.97 %) ، ثم انخفض إلى 1.38 % سنة 2005 و2.31 % سنة 2006، ثم 3.68 % سنة 2007، ويرجع ذلك إلى التطبيق المحكم والصارم للسياسة النقدية، ثم ارتفع معدل التضخم ليبلغ أعلى نسبة له منذ سنة 2000 ليصل إلى 4.86 % و5.74 %سنتي 2008 و2009 على التوالي مقارنة بمعدل التضخم المستهدف المقدر ب 3 %، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع التضخم المستورد خاصة في الدول الناشئة، لارتفاع أسعار المواد الأساسية والمنتجات الطاقوية في مختلف أنحاء العالم، غير أن هذا المعدل انخفض في السنوات الموالية بفضل تدخل الدولة فيما يخص تنظيم وتدعيم الأسعار ليصل سنة 2010 نسبة 3.91 % و4.52 % سنة 2011، ثم يرجع ليرتفع مجددا سنة 2012 ارتفاعا كبيرا ليصل 8.89 % وهي نسبة لم يتم تسجيلها من قبل، ويشير هذا الارتفاع إلى أن السبب في ذلك ليس التضخم المستورد فقط وإنما ارتفاع تكاليف الإنتاج

والاستيراد، غير انه عبر السنوات التي تلت انخفض ليصل إلى نسبة 0.6 %سنة 2014 مقارنة مع سنة 2013 حيث تمكنت الحكومة من احتواء التضخم ليبلغ معدل 3.26 %.

ثانيا: هدف النمو الاقتصادي

يعتبر هذا الهدف أيضا من أهم أهداف السياسة النقدية التي نص عليها قانون 90-10 والذي تضمنه أيضا الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، وقد أدت العودة إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي سنة 2000 إلى إرساء دعائم تعزيز الاستقرار النقدي والمالي، وتطبيق برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصادي، الذي جعل السياسة النقدية توسعية.

والجدول التالي يوضح لنا تطور معدل النمو ومدى تحكم السياسة النقدية في هذا الهدف.

الجدول رقم (02): تطور معدل النمو في الجزائر للفترة 2000-2011.

الوحدة: (نسبة مئوية %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المعدل %	2.4	2.1	4.1	6.9	5.2	5.1
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المعدل %	2	3	2.4	2.4	3.3	2.4

المصدر: banque d Algérie,évolution économique et monétaire Algérie ,rapport 2008 ,septembre 2009 ,p27.

الشكل رقم (02): تطور معدل النمو في الجزائر للفترة 2000-2011

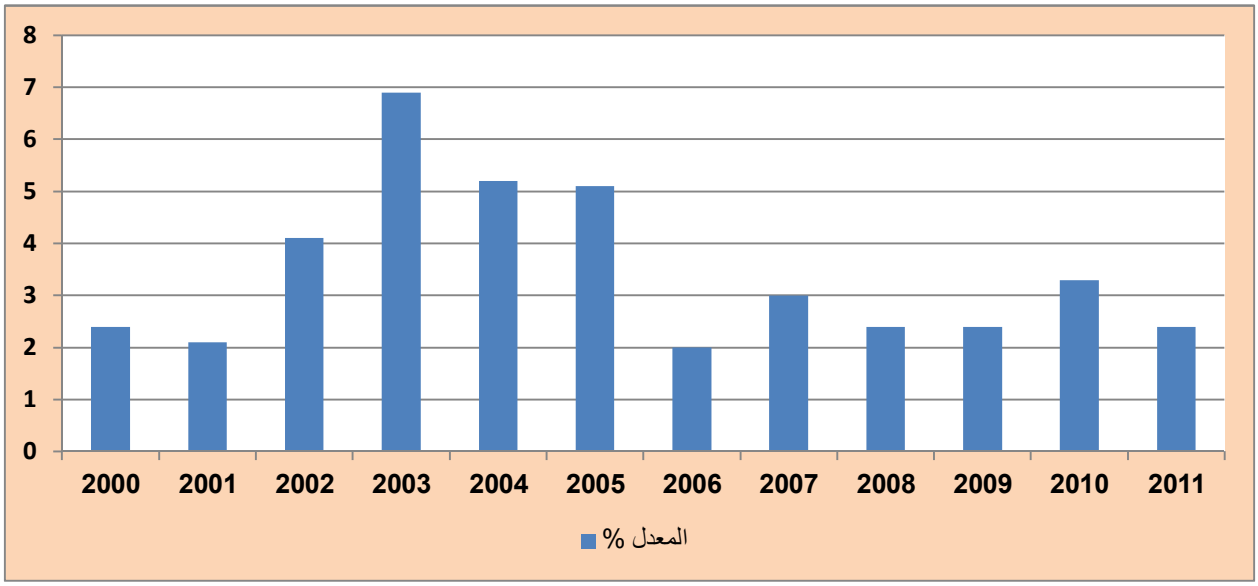

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (02).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2) انه بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000 نسبة 2.4 % واستمر النمو في الانخفاض حيث سجل سنة 2001 معدل 2.1 % رغم تحسن بعض القطاعات وبالاعتماد على المخطط الوطني للتنمية، وتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والذي كان يرمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية وهي: تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري، وإنشاء مناصب الشغل ومكافحة الفقر، ومما هو ملاحظ أن تطور معدل نمو الناتج في الجزائر يتأثر كثيرا بالصدمات الخارجية كالنقابات الجوية بالنسبة للفلاحة وتقلبات أسعار براميل النفط، حيث يجعل سير وتطور القطاعات مرتبط بقدرات الاستيراد التي تتأثر بالصدمات الخارجية، وهذا ما يؤثر على فعالية السياسة النقدية في الوصول إلى معدلات النمو المرغوب فيها.

ليرجع للارتفاع سنة 2002 ب 4.1 %، وتواصل ارتفاع معدل النمو ليصل إلى 6.9 % سنة 2003 و5.2 % سنة 2004، والسبب في ذلك ارتفاع معدل المحروقات الذي وصل معدل نموه إلى 17.5 % سنة 2004، وفي سنة 2005 بدأ معدل النمو بالانخفاض حيث بلغ 5.1 % واستمر في الانخفاض ليصل 2 % سنة 2006، واستمر معدل النمو الانخفاض والتذبذب حيث

بلغ 3 % سنة 2007، لينخفض إلى 2.4 % وبقي ثابت نسبيا ومستقر في هذا المعدل إلى غاية 2011.

ثالثا: هدف التشغيل

تمر مكافحة البطالة عبر إنعاش الاستثمار والنمو، لذا فان تحقيق النمو ينعكس بالإيجاب على هدف التشغيل، الذي يظهر من خلال انخفاض معدلات البطالة، رغم أن الهدف ليس مشروطا بالسياسة النقدية لوحدها، بل تتشارك فيه مع السياسة المالية، ويمكن ملاحظة وقراءة تطور معدل البطالة في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(03): تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010.

الوحدة: (نسبة مئوية %)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل البطالة %	8.29	27.3	25.9	23.7	20.1	15.3
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	
معدل البطالة %	12.3	13.8	11.3	10.2	11.4	

المصدر: عصام لوشان، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 2012-2013، ص141.

الشكل رقم (03): تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010.

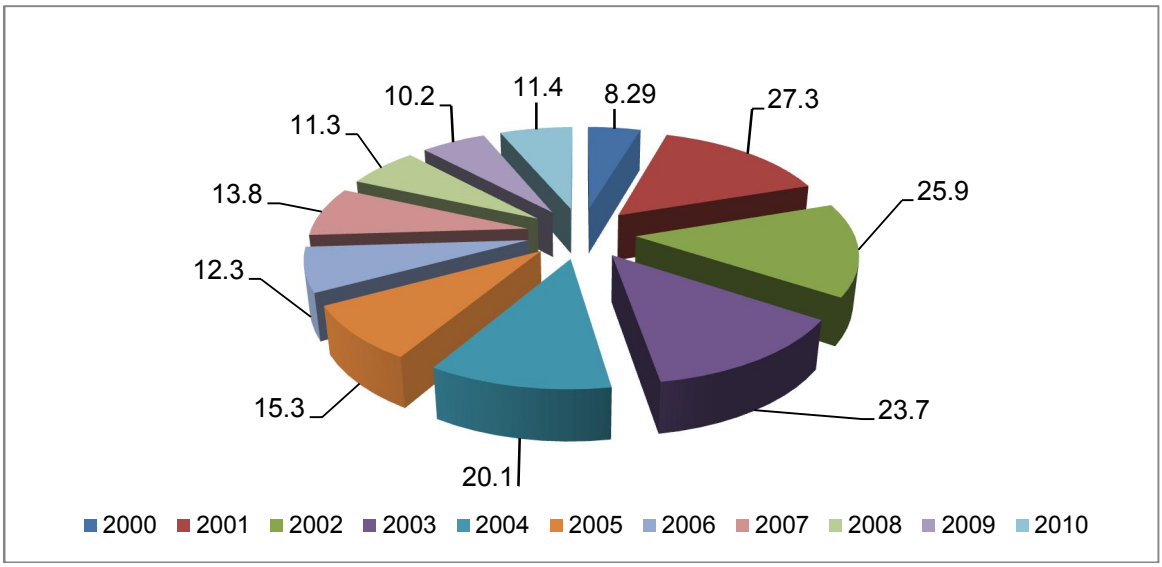

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال معطيات الجدول والشكل البياني يتضح أن معدلات البطالة في الجزائر كانت قد مرت بتزايد وارتفاع كبير خلال سنة 2000 حيث بلغ معدل البطالة نسبة 08.29 %، وكان السبب في ارتفاع معدلات البطالة في تلك الفترة السياسة النقدية الانكماشية المطبقة من طرف السلطة النقدية، وعرفت معدلات البطالة تراجعا نسبيا حيث بلغت سنة 2001 نسبة 27.3 %، وبدأت في الانخفاض سنة بعد أخرى حيث بلغ معدل البطالة 23.7 % سنة 2003، واستمرت بالانخفاض لتصل إلى نسبة 12.3 % سنة 2006، ثم ارتفعت سنة 2007 حيث بلغت نسبة 13.8 %، لتعود للانخفاض بعدها لتصل نسبة 10.2 % سنة 2009 و11.4 % سنة 2010، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصاديين بالإضافة إلى العديد من التدابير التي من شانها مكافحة البطالة، وعلى الرغم من هذا فان معدلات البطالة تبقى مرتفعة ما يعني أن السياسة النقدية لم توفق في تحقيق هدف التشغيل لأسباب عديدة منها نقص الاستثمارات.

خلاصة الفصل :

ان العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية لا يمكن ايجادها دون ذكر الاضافة التي أتت بها هذه الاستقلالية في كبح أهم مشكل تقوم السياسة النقدية بمحاولة الحد منه وهو التضخم الذي اثبتت الدراسات ان استقلالية البنك المركزي لها عامل كبير في التحكم في السياسة النقدية.

كما أن مدى استقلالية البنك المركزي يلعب دورا هاما في التحكم في السياسة النقدية "تخفيض معدلات التضخم" وهذا دون التأثير على معدلات النمو.

الخاتمة

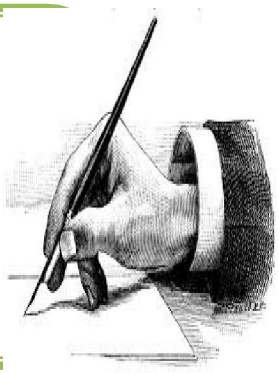

الخاتمة

دفع اهتمام الباحثون بموضوع استقلالية البنوك المركزية، الى محاولة تعريف الاستقلالية ودرجتها وكيفية التأكد من وجودها، واستخدموا في سبيل ذلك اساليب عديدة .

و من خلال العمل الذي قمنا به استخلصنا النتائج التالية:

– ان فعالية السياسة النقدية تنحصر عموما في مدى امكانية استخدام ادوات الساسة النقدية الكفيلة بتحقيق الغرض الاساسي من هذا الاستخدام .

–يتم استخدام وسائل وأدوات السياسة النقدية المتاحة لتحقيق الاهداف المسطرة، وذلك في ظل توفر عنصري المصداقية والشفافية للسلطات النقدية، ذلك بالتركيز على تحقيق هدف اساسي يتمثل في استقرار الاسعار

– لا يمكن الحديث عن السياسة النقدية قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90، ففي ظل هذا الاخير تميزت السياسة النقدية بالحذر والحزم، كما عرفت السلطة المشرفة عليها استقلالية تامة، اضافة الى هذا شهدت الجزائر منذ 1994 اصلاحات اقتصادية اخرى مست جميع القطاعات خاصة القطاع المالي والنقدي، فتم ادخال ادوات رقابة نقدية غير مباشرة تهدف الى توفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية ومراقبتها، واشراك القطاع الخاص في تمويل هذه البنوك .

– أهم ما جاء به قانون النقد والقرض يتمثل في قضية استقلالية بنك الجزائر واعطاؤه كافة الصلاحيات لمجلس النقد والقرض بصفته السلطة النقدية الوحيدة التي لها حق اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور النقدية بعيدا عن ضغط اي جهة وقد حدد هذا القانون اسسا جديدة تنظم العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة، بينه وبين الخزينة وجعلها علاقة تشاور وتبادل معلومات وتنسيق فقط .

- ضعف الجهاز الانتاجي يؤذي الى عدم فعالية السياسة النقدية .

اختبار الفرضيات:

1- الفرضية الاولى أن استقلالية البنك المركزي لا تعني الانفصال التام عن الحكومة صحيحة فقد لاحظنا أن الاستقلالية الممنوحة للبنك المركزي ليست مطلقة أي لا يكون البنك المركزي منفصل بشكل نهائي عن الحكومة وإنما هي درجة من الاستقلال لأن التدخلات بين سياسات البنك والسياسة الاقتصادية للدولة امر لا مفر منه، وذلك من أجل تحقيق أهداف مهمة، كما أنه في النهاية البنك المركزي مؤسسة تعمل في الإطار المؤسسي للدولة فالاستقلالية تعني أن قراراته تكون مستقلة بالنسبة للسياسة النقدية لكن تكون منسقة بشكل كبير مع السياسة الاقتصادية للدولة حيث يكون هناك تكامل وعدم وجود اختلاف في الاهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها .

2- بالنسبة للفرضية الثانية المتعلقة باستهداف التضخم من طرف السلطة النقدية هي محققة حيث تعتبر السياسة النقدية من بين السلطات المتخذة في علاج ظاهرة التضخم ودعم النمو.

3- صحة هذه الفرضية وذلك من خلال الآثار التي تركها تزايد الاقتراض الحكومي المباشر من بنك الجزائر خلال فترة الدراسة وبالتالي عدم قدرته على تنفيذ السياسة النقدية بالشكل المطلوب.

التوصيات:

1- على الجزائر أن تقوم بإتباع برنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال إصلاح الأجهزة المالية والمصرفية وتكوين أسواق مالية متطورة وذات فعالية كبيرة تمكن من خلالها السلطات النقدية من إستخدام الادوات والوسائل النقدية الملائمة لظروفها وأوضاعها الاقتصادية.

2- نجاح سياسة إستهداف التضخم مرتبط بتدليل الصعوبات بإعطاء إستقلالية كبيرة للسلطة النقدية في تحقيق إستقرار الاسعار بإعتباره الهدف الاساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل من خلال التشريعات التي تعزز الاستقلالية من الناحية القانونية ومن ناحية الممارسة الميدانية، لكن مع اعتماد المساءلة لتحديد مدى تحقيق البنك المركزي لأهدافه .

3- الاستقلالية ليست الهدف بحد ذاته وانما هي وسيلة لتحقيق الاستقرار النقدي، لذا يجب التأكد من أهلية البنك المركزي عند منحه الاستقلالية، اي مدى قدرته في تحقيق الاهداف المنوطة به، هذا ما يحتم توفير اطارات مؤهلة تمنح لها تكون قادرة على ممارسة الصلاحيات الممنوحة لها بكل شفافية .

4- عدم الإفراط في الإعتماد على مصادر التمويل التضخمي خاصة في ظل ظروف الجمود الإنتاجي ومحاولة التنسيق بين السياسة النقدية ومختلف السياسات الاقتصادية الأخرى.

5- على السلطة النقدية بناء نماذج تنبؤية بمعدل التضخم وعلاقته بأدوات السياسة النقدية، مما يعطي لها القدرة على التأثير في المعدل المستهدف عند إنحرافه.

آفاق الدراسة:

إذا كان بحثنا قد تناول الجوانب الواردة في اشكالية البحث غير أنه هناك جوانب هامة لها صلة بالموضوع تحتاج الى تعميق أكبر والتي نقترحها في شكل عناوين تصلح أن تكون إشكاليات لمواضيع وبحوث مستقبلية:

1- دور استقلالية البنك المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات المعاصرة.

2- تقييم أداء بنك الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الحديثة.

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ودراسته والإلمام بالجوانب الضرورية.

قائمة المراجع

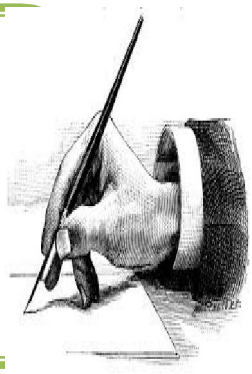

قائمة المراجع:

الكتب:

1- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، جامعة الاسراء، 2006.

2- الحلو موسى البوخاري، سياسة الصرف الاجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر، لبنان، 2010.

3- خيابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008.

4- اسماعيل محمد دعيس، السياسات الاقتصادية، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الاردن 2012 م .

5- رشاد العصار، رياض الحلبي ،النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان ،2000 .

6- عبد الحق لعميري، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2010، ص 11 .

7- عبد الفتاح النسور، المفاهيم و النظم الاقتصادية الحديثة، دار الصفا للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015 م .

8- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2014 م .

9- رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.

10-سليمان بوفاسة، أساسيات في الاقتصاد النقدي و المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2018 .

11- سهام محمد السويدي، استقلالية البنوك المركزية و دورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية، الدار الجامعية الاسكندرية، 2000.

12- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون عمان 2014 .

13- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

14- ضياء مجيد الموسوي، الاصلاح النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.

15- عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر ،2000.

16- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية الابراهيمية، الاسكندرية، 2009.

17- عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 1998.

18- العلواني عديلة، المسير في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية، الجزائر، 2014.

19- علي كنعان، النقود و الصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهج اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2012 .

20- محمد دويدار واسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2003.

21- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1991 م.

22- نعمة الله نجيب ابراهيم، اسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000م، ص 249.

23- هيثم الزعبي، حسن ابو الزيت، اسس و مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر عمان، 2000.

24- وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المذهل البناني، 2000.

25- يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية و دورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم الجامعي الاسكندرية، 2014.

المذكرات:

1-كريمة شلغوم، مذكرة ماستر اكاديمي، دور البنوك المركزية في التأثير على السياسة النقدية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2012 م.

2-يمينة شبيرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر "2000-2014"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

ملتقيات ومجلات:

الملخص:

لقد شغل موضوع البنك المركزي حيزا كبيرا ومعتبرا في أعمال الكثير من الباحثين بمختلف اتجاهاتهم وذلك باعتباره النواة الأساسية للجهاز المصرفي كما للسياسة النقدية أهمية كبيرة في الحد والتخفيف من المشاكل الاقتصادية للدولة، والبنك المركزي هو أحد الأطراف الأكثر تأثيرا عليها بل وهو المتحكم فيه والمسير فيجب أن يتمتع البنك المركزي بالاستقلالية في قراراته وتكون له الحرية حتى يتمكن من التأثير على السياسة النقدية وتوجيهها لتحقيق الأهداف المطلوبة والمراد تحقيقها، وبما أن البنك المركزي هو المسؤول على رسم السياسة النقدية ووضعها فإن هذه الدراسة تهدف إلى تبيان دور استقلالية البنك المركزي في تحسين أداء السياسة النقدية، كما تهدف أيضا إلى مدى تأثير هذه الاستقلالية على مسار السياسة النقدية وزيادة فعاليتها وذلك من خلال القوانين المتعلقة باستقلالية البنك المركزي.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، السياسة النقدية، التضخم.

Résumé :

Rempli le sujet de la banque central beaucoup et dire dans le travail de nombreux chercheur dans diverses attitudes et que comme du noyau système bancaire ,que le politique monétaire de grande importance a la réduction et l'atténuation des problème économique de l'état.

La banque centrale est un des plus influents par les parties ,mais il décision et avoir la liberté ,pour afin d'atteindre ses objectif

Depuis que la banque centrale responsable de la politique monétaire, cette étude vise a clarifier le rôle des indépendance de la banque centrale pour améliores les performances de politique monétaire .

Les mots clés : la banque centrale, politique monétaire, L'inflation.